الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
رقم: .....

النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
- رزيقة بوروبة

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
عيسى بن قبي	محمد بوضياف -المسيلة	رئيسا
عبد الله مقلاتي	محمد بوضياف -المسيلة	مشرفا ومقررا
منى صالحي	محمد بوضياف -المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2018

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذ المشرف عبد الله مقلاتي

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وأرائه المفيدة والتي كانت دعما

وسندا لنا طيلة مدة إنجازنا لهذا العمل

كم أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد

بوضياف

وإلى أعضاء لجنة المناقشة

مقدمة

مقدمة:

لقد سعت جمعية علماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931م إلى النهوض بالشعب الجزائري وذلك من خلال التركيز على تعليمه اللغة العربية ومبادئ الشريعة الإسلامية التي كاد المستعمر أن يقضي عليها، لأنها تدرك بأن التعليم هو الأصل، وعليه سعت لمواجهة ذلكببناء المداس الحرة وا ٍعداد برامج تدريبية وتأطير المعلمين، ولكن كل هذا لم يمنعها من المشاركة في الحياة السياسية، ورغم العراقيل التي واجهتها سواء من طرف الحكومة الفرنسية وحتى من طرف القادة السياسيين الجزائريين باعتبارها جمعية دينية إرشادية إلى أنها تحدث كل ذلك، وبرهنت للجميع أن سياسة ليست حكر على فئة معينة وذلك من خلال مشاركتها في مختلف الفعاليات السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1931-1956، ولمعرفة هذه الفعاليات والنشاطات السياسية التي شاركت فيها جمعية علماء المسلمين نطرح التساؤل التالي:

- ما هي أبرز النشاطات السياسية التي شاركت فيها جمعية علماء المسلمين الجزائريين؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي ظروف تأسيس جمعية علماء المسلمين الجزائريين؟
- كيف كانت العلاقات التي تربطها بمختلف التيارات السياسية الوطنية؟
- ما هي وضعية الجمعية أثناء الحرب العالمية الثانية؟
- ماهو موقف جمعية علماء المسليين الجزائريين من اندلاع الثورة التحريرية؟
- ما هي الأدوار التي لعبها ر جال الجمعية في الثورة سواء في الداخل أو الخارج؟

أما عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكر:

الأسباب الموضوعية:

- معرفة أو كسف بعض الحقائق.
- تجربة الجمعية في المجال السياسي.

الأسباب الذاتية

- حب البحث والإطلاع
- رغبتي على الوقوف على أهم النشاطات السياسية للجمعية

أهداف الدراسة:

- البحث عن أهم المواقف السياسية للجمعية علماء .
- إبراز الدور الذي لعبته جمعية علماء في الحركة الوطنية الجزائرية.
- تبيين دور الذي قامت به جمعية في الثورة التحريرية.

منهج البحث:

أما المناهج التي اعتمدتها في هذه لدراسة هي المنهج التاريخي الوصفي واعتمدت عليه في وصف الأحداث التاريخية.

صعوبات البحث:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من الصعوبات وعليه من بين الصعوبات التي وجهتنا أثناء قيمنا بهذا البحث أو الدراسة نذكر منها:

منها كثرة وتشاعبها وتشابهها في مختلف المراجع والمصادر وقلة الإمكانيات في الحصول على بعض المصادر التي تحتاج الخروج خارج الجامعة.

دراسات سابقة:

1- تنشئة السياسية عند جمعية علماء المسلمين الجزائريين1931-1956 لطالب أمين عيفة.

2- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية علماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945.

3- علي حشلاف: المواقف السياسية لجمعي علماء المسليين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939

أما عن مصادر ومراجع البحث فقد اعتمادناعلى جملة من المصادر والمر اجع نذكر منها:

عبد الرحمان ابن إبرهم ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الجزاء 1-3.

أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر.

أحمد توفيق المدني: حياة كفاح.37.أحمد طالب إبراهيم: أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي... 5.4.3.1

فرحات عباس: ليل الاستعمار.

محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري ...الخ.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاث فصول و خاتمة وقائمة ببليوغرافيا وملاحق تتصل بالموضوع.

يتناول المبحث التمهيدي التعريف بجمعية العلماء المسلمين ونشاطها:

- العوامل التي ساعدت على ميلاد الجمعية.
- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أهدافها ومطالبها.
- النشاط الإصلاحي والديني لجمعية العلماء المسلمين.

أما الفصل الأول: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1939 ويتكون من ثلاث مباحث:

- المبحث الأول : موقف الجمعية من بعض المناشير والقوانين الفرنسية.
- المبحث الثاني: مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي الجزائري.
- المبحث الثالث: علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية.

أما الفصل الثاني تحت عنوان النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين 1939 - 1951 ويتكون من مبحثين.

- المبحث الأول: وضعية الجمعية أثناء الحرب العالمية الثانية.
- المبحث الثاني: عودت الجمعية للنشاط الرسمي 1946.

ثم الفصل الثالث بعنوان النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين 1951-1956 ويندرج تحته ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: نشاط جمعية العلماء خلال الفترة الممتدة بين 1951-1954.
- المبحث الثاني: ردود فعل جمعية العلماء المسلمين من اندلاع الثورة
- المبحث الثالث: دور الجمعية في الثورة داخل وخارج الجزائر.

ثم خاتمة تحمل مختلف النتائج التي توصلنا إليها.

مبحث تمهيدي

التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشاطها

- العوامل التي ساعدت على ميلاد الجمعية
- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أهدافها ومطالبها.
- النشاط الإصلاحي والديني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشاطها:

- دوافع تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

- العوامل الداخلية:

الثورة التعليمية التي أحدثها ابن باديس بعد عودته من تونس والمشرق العربي وفي هذا الصدد قال عنه الإبراهيمي " فما كادت تنقضي مدة حتى كان الفوج الأول من تلاميذ بن باديس طلائع العهد الجديد الزاهر".

الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر والدور الذي لعبته في تحضير الرأي العام أوائل القرن العشرين منها ذو الفقار لعمر راسم، الشهاب لابن باديس.

الرغبة في مواجهة الطرق الصوفية والمرابطين المنحرفين الذين ابتعدوا عن الدين الإسلامي، وعملوا على استغلال الفئات الجاهلة لاستخدامها في أغراضها الخاصة (الوجود الفرنسي).

محاولة التصدي للدعوات الاندماجية لبعض المثقفين المفرنسين من الجزائريين والذين حاولوا سلخ الشعب الجزائري من هويته.

مبدأ فصل الدين عن الدولة الذي حاولت فرنسا أن تطبقه في الجزائر حتى يسهل عليها السيطرة على الجزائريين.[1]

-العوامل الخارجية:

التأثر بشخصية الشيخ محمد عبده في المشرق العربي ومبادئه الداعية للجهاد، وا يمانه بتأسيس جامعة إسلامية، خاصة بعد زيارته للجزائر سنة 1903م.[2]

التأثر بكتب ومجلات المصلحين الدينيين خاصة مجلة المنار التي كان يشرف عليها رشيد رضا.

---

(1)- كريمة عرعار: دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص2.

(2)- أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص387.

ما خلفته الحرب العالمية الأولى من تبلور في الحركة الإصلاحية وذلك من خلال مشاركة[1] الجزائريين في الحرب وتأثرهم بأفكار جديدة مثل الحرية والمساواة والاستقلال.

تأثر علماء الإصلاح بالأحزاب السياسية الأوروبية وشكلها التنظيمي.[2]

وكانت احتفالات فرنسا المئوية التي هزت الشعور الوطني هي السبب المباشر لإنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[3]

تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931م:

يوم الثلاثاء 5 ماي 1931م تأسست بمدينة الجزائر وفي المحل الثقافي الإسلامي بنادي الترقي (ساحة الشهداء حاليا) جمعية العلماء المسلمين قصد أن تكون جمعية إرشادية تهذيبية ونشر الرقي والأخوة على أساس الإسلام والعروبة.[4]

وقد ضمت 72 عالماً جزائرياً جاؤوا من مختلف أنحاء الوطن، ومن مختلف الاتجاهات الدينية.

وقد تكونت قبل هذا التاريخ (التأسيس) في العاصمة لجنة تأسيسية برئاسة "عمر إسماعيل" والتي وجهت الدعوة للحضور، وحددت تاريخ ومكان الاجتماع.[5]

وقد استمر الاجتماع التأسيسي لأربعة أيام وكان من نتائجها اختيار المجلس الإداري والذي يتكون من 13 عضوا وهي بالتالي:

1. عبد الحميد ابن باديس: رئيساً .

2. محمد البشير الإبراهيمي: نائب الرئيس.

---

(1)- كريمة عرعار: المرجع السابق، ص3.

(2)- كريمة عرعار: المرجع نفسه، ص5.

(3)- محمد بك: محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، رسالة ماجستير في الأوراس الحديث، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص16.

(4)- ع الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 185.

(5)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط منقحة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص83.

3.محمد الأمين العمودي: الكاتب.

4.الطيب العقبي: معاون الكاتب.

5.مبارك الميلي: أمين المال.

6.إبراهيم بيوض: معاون لأمين المال.

7.المولود الحافظي: مستشار.

8.مولاي ابن الشريف: مستشار.

9.الطيب المهاجي: مستشار.

10. السعيد اليجري: مستشار.

11. حسن الطرابلسي: مستشار.

12. عبد القادر القاسمي: مستشار.

13. محمد الفضيل اليراتني: مستشار.[1]

ولقد تم اختيار ابن باديس رئيساً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو غائب إذ لم يحضر إلا في اليوم الثالث للاجتماع.

ومن جهة أخرى سارعت الإدارة الفرنسية في الاعتراف بالجمعية وقد وافقت على قانونها الأساسي بعد 15 يوماً من تقديمها لها، كما تقبل الرأي العام تأسيس الجمعية كما ستبشرها الوطنيون لأنها ولدت بعد الاحتفال المئوي للاحتلال.

وقد تم تأسيس لجنة دائمة مقرها العاصمة لأن رئيس الجمعية ومعظم أعضائها يقيمون خارج العاصمة، وهذه الجمعية تتكون من خمسة أعضاء يرأسها عمر إسماعيل.[2]

وكانت مهمتها:

(1)- مازن صلاح حامد مطبقاتي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية1931-1939، دار بيني مزغنة، الجزائر، 2014، ص79.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3، ص83.

1. التنسيق بين جميع أعضاء الجمعية.
2. حفظ الوثائق والميزانية.
3. التحضير للاجتماعات الدورية للمجلس الإداري.

ويعود سبب اختيار العاصمة مقر للجمعية رغم أن معظم أعضائها من خارج العاصمة وحتى رئيسها ذلك أن العاصمة هي مقر السلطة الإدارية العامة، وكونها مقر نادي الترقي(الذي ولدت فيه الجمعية) كما أن ابن باديس لم يرد احتكار الجمعية.[1]

-أهداف ومطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

1.إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال الفترات الأخيرة .

2.العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

3.السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.

4.توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل.

5.إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية.

6.الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب.

7.نشر التعليم العربي المستوحى من الوحدة العربية الإسلامية.

8.الوقوف في وجه بعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية والمتنكرين بقيم الأمة الجزائرية.[2]

(1)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ج3، ص84.

(2)-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 246.

-القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

قسم إلى 5 أقسام وثلاثة وعشرون فصلا، حدد في القسم الأول اسم الجمعية ومقرها، أما القسم الثاني فحددت فيه مقاصد هذه الجمعية وغايتها وأهدافها،[1] أما القسم الثالث تطرق إلى أعضاء الجمعية، والقسم الرابع تطرق إلى مالية الجمعية وكيفية إدارتها أما القسم الأخير فوضح فيه الاجتماعات الإدارية والعامة وكيفية تسييرها.[2]

-النشاط الإصلاحي والديني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

رأت جمعية العلماء أن تحقيق أهداف الشعب الجزائري الواقع تحت الاستعمار الفرنسي، والذي عمل على التخلص منه طيلة تواجده في الجزائر، لا يمكن إلا بتحرير التربية والتعليم والتخلص من سيطرة المستعمر الفرنسي على المساجد، وذلك لكي يتسنى لها التخلص من الخرافات والبدع التي رأت فيها دائماً عوائق في سبيل تحرير طاقات الأمة في تفجير مواهبها ونشر الوعي الديني والوطني.

وأن عملية الإصلاح والتغيير ستكون مستحيلة وغير ممكنة بدون إجراء إصلاحات كبيرة على التربية والتعليم ومحاربة الأمية، إذ أعطته أوليتها الكبرى، وركزت معظم جهودها عليه وقد ظلت الجمعية متمسكة بدورها في التربية والتعليم والإصلاح الديني سواء في فترة رئاسة ابن باديس أو الإبراهيمي.

وقد آمن الشيخ عبد الحميد بن باديس بان الطريق السليم لأحداث النهضة في الجزائر وا ٍنقاذها من الخطر، إنما يكون بالتربية الإسلامية كون الشعب الجزائري متمسك بدينه وبالتالي فلا مجال لإنقاذه وتوعيته، إلا عن طريق الدين الإسلامي.[3]

---

(1)- نور الدين أبو لحية: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما-دراسة علمية-، دار الأنوار للنشر والتوزيع، ط2، د م، 2016، ص44.

(2)- مازن صلاح مطبقاتي: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القلم، ط3، دمشق، 1999، ص199-200.

(3)-عبد الغفور الشريف: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر1954-1956، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 97-99.

إن منهج ابن باديس في الإصلاح والتربية كان يختلف عمن سبقه من المصلحين لأنه استطاع أن يربط بين الحياة الاجتماعية والحياة الثقافية، أي ربط الإصلاح الديني والاجتماعي، كما أن إصلاحه كان تطبيقيا أكثر منه نظريا وهذا ما لم يوفق فيه غيره من المصلحين السابقين له.

وقد ظل ابن باديس يعمل في مجال التدريس وتكوين جيل جزائري مشبع بالاتجاه العربي الإسلامي وكانت هذه الخطوة السديدة التي سار عليها بن باديس.[1]

وقد كشف ابن باديس عن خطته عندما سئل في أحد المرات عن وسائله في محاربة الاستعمار فقال: "أحارب الاستعمار بالعلم متى انتشر التعليم في أرض أجذبت على الاستعمار وشعر في النهاية بسوء المصير" وكان يردد دائماً اللغة هي القوة.

وقد واصل الإبراهيمي في نفس الاتجاه وقد أسس معهد الإمام عبد الحميد بن باديس بمدينة قسنطينة حتى يستكمل فيه الطلبة أو التلاميذ الذين أنهوا تعليمهم الابتدائي بمدارس الجمعية دراستهم، كما قام ببناء المدارس إذ يرى بأن التعليم نوع من الجهاد ويرى المدارس ميادين للجهاد ويعتبر المعلمين مجاهدين، ذلك لأن التعليم هو عدو الاستعمار اللدود، كما قام بتكوين لجنة التعليم العليا وقد نشأت في 13 سبتمبر 1948م وقد كانت بمثابة وزارة التربية الشعبية، وعهد إليها بوضع البرامج وتقرير الكتب الدراسية وتعيين المعلمين وتنظيم الملتقيات التربوية، وعمل على إرسال البعثات الطلابية إلى الدول العربية وذلك منذ سنة 1938م، ولكن الحرب العالمية الثانية حالت دون ذلك وقد استأنفت الجمعية نشاطها وفكرت مرة أخرى في مسألة البعثات، وبدأت بأقرب البلدان إلى الجزائر وهما تونس والمغرب.[2]

(1)- محمد بهي الدين سالم: ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، دار الشروق، لبنان، 1999، ص 77.

(2)- عبد الغفور شريف: المرجع السابق، ص106-110.

أما في المجال الديني: عملت الجمعية على تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية، التي كانت تعمل على تشويهه، وقد لبت الإدارة الفرنسية بعضا من مطالب الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولكنها تجاهلت مطالبهم من القضية أو الشأن الديني إلى أن طردت من الجزائر.

ومن المعلوم أن العقيدة هي أساس الدين وركيزته والقطب الذي تدور عليه كل المسائل، فلا تسامح فيه ولا تقبل التنازل أو الأخذ والرد، وقد تعهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإصلاح العقيدة أولاً، وذلك بتصفيتها مما شابها من البدع ومظاهر الشرك وما لابسها من الاعتقادات والخرافات والشعوذة، فكانت تركز في نصيحتها للمجتمع الجزائري على بيان الاعتقاد السليم الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.[1]

وتقديم النصيحة في إصلاح العقيدة جاء عبر عدة وسائط وأساليب وذلك عن طريق التدريس والإرشاد والتأليف، فكانت الدروس المختلفة التي تلقى في المساجد والنوادي لا تبتعد عن العقيدة والمقالات التي تنشر في الجرائد حول العقيدة.

فقد قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمجهود كبير في إصلاح عقيدة الشعب الجزائري والتصدي لرجال الطرق الصوفية المنحرفة التي نشرت الشرك والبدع والشعوذة وجعلت للمشايخ ولفرنسا تقديسا في نفوس مريديها.[2]

ويقول الإبراهيمي في هذا الصدد "أن المصلحين شغلوا أوقاتهم بالطرق واستنفذوا قوتهم في مقاومتها حتى ألهتهم عن كل شيء كان أحق بالاهتمام، ويقول أيضا أن هذه الطرق هي سبب التفرقة بين المسلمين، وهي السبب الأكبر في ضلالة الناس عن دينهم."[3]

---

(1)- كمال لدرع: منهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ممارسة النصيحة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، دت، ص 253.

(2)- كمال لدرع : المرجع نفسه، ص 254-256.

(3)- أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 1929-1940، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص190.

الفصل الأول

النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

(1931-1939)

- المبحث الأول: موقف الجمعية من بعض المناشير والقوانين الفرنسية.
- المبحث الثاني: مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي الجزائري:
- المبحث الثالث: علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية:

الفصل الأول: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1931-1939):

رغم اشتهار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالنشاط الإصلاحي والاهتمام بالأمور الدينية، وتوعية الشعب الجزائري، إلا أنها لم تهمل من جهة أخرى العمل السياسي باعتبارها جزء من الحركة الوطنية الجزائرية، ويظهر لنا ذلك من خلال مواقفها من بعض القوانين والمناشير الفرنسية، وحتى مساهمتها الفعالة في السيطرة على غضب الشعب الجزائري، وكذا مشاركتها الفعالة في انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936، كما كانت تربطها علاقات مع مختلف الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد في تلك الفترة، ولكن هذه العلاقات كانت تختلف بين الود والعداء وذلك حسب توجه مطالب كل حزب.

المبحث الأول: موقف الجمعية من بعض المناشير والقوانين الفرنسية:

لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى عرقلة نشاط جمعية العلماء المسلمين وذلك من خلال إصدارها لجملة من القوانين التي تحد من صلاحيات العلماء ورجال الإصلاح في إلقاء الدروس في المساجد وهو الأمر الذي لم تسكت عليه الجمعية، كما أنها واجهت قانون التجنيس والمتجنسين ووجهت لهم ضربة قاضية من خلال الفتوى التي أصدرتها، كما لعبت دورا مهم في أحداث أوت 1934 من خلال تهدئة الجماهير والسعي للإصلاح.

المطلب الأول: موقفها من منشور ميشال:

لقد ركز العلماء في برنامجهم الإصلاحي على أحياء وبعث حركة الانبعاث التاريخي ودراسة التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى، وذلك من أجل تأصيل وتجذير الأمة الجزائرية، وتهيئة الشعب الجزائري لاستعادة كل مقوماته حتى يتسنى له المطالبة بكل حقوقه في إطار الأمة الجزائرية المسلمة.

وا ٍن برنامج العلماء هذا قد أقلق العديد من الجهات ومنها جهة الادارة الفرنسية وقد سعت هذه الأخيرة إلى وضع العراقيل لشل نشاط رجال الجمعية فقررت تعزيز الرقابة على تحر كاتهم ونشاطاتهم داخل العملات الثلاثة (الجزائر- قسنطينة- وهران).

كما خولت الإدارة الفرنسية لرجال الدين الرسميين ورجال الطرق والزوايا احتكار الوعظ والإرشاد داخل المساجد، وألزمتهم بمراقبة كل نشاطات الجمعية وا ٍعلام الإدارة الفرنسية بذلك، كما عملت على تأسيس لجان استشارية دائمة في كل المقاطعات وأسندت رئاسة هذه اللجان إلى السيد مشال، وقد تركت هذه اللجان الأثر السيئ في نفوس رجال الإصلاح لما اتصفت به من استفزاز لرجال الجمعية والإصلاح وا ٍبعادهم عن نشاطهم الدعوي الديني.[1]

وبالرغم من كل هذه العمليات الاستفزازية فإن رجال الجمعية وسعوا دائرة نشاطهم الإصلاحي، ففي شهر ديسمبر 1931 قام بن باديس برفقة بعض رجال الجمعية بعدة زيارات إلى مختلف أنحاء الوطن من أجل نشر الوعي في أوساط الشعب، حتى بلغ عدد المناطق التي زاروها أكثر من خمسين منطقة.[2]

(1)-أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار عرعار للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2003، ص149.

(2)- المرجع نفسه، ص 150-151.

ومما لا شك فيه أن تحرك رجال الجمعية عبر مختلف المناطق الجزائرية واتصالهم بالجماهير والاحتكاك بهم وتوضيح برنامج الجمعية والنزول عند عامة الشعب فقد مكنهم ذلك من النجاح أكثر واستقطاب العديد من العناصر، وقد اتضح ذلك من خلال هيكلة بعض المساجد بالقطاع الوهراني التي كانت تحت رقابة الإدارة الفرنسية وأصبحت مدارس حرة تابعة للجمعية، والمبادرة نفسها قام بها المستشار العام بجيجل ابن خلاف الذي منح للجمعية مؤسسة كاملة تابعة للإدارة الفرنسية وحولها العلماء إلى مؤسسة تربوية.

وبتطور الأحداث في الجزائر ركزت الإدارة الفرنسية على تطويق نشاط رجال الإصلاح ففي سنة 1932 أصدرت مرسومها عن لجنة البحر المتوسط الفرنسية والذي يقضي بمنع التعليم العربي في المدارس الحرة والمساجد.[1]

وقد استنكرت الجمعية لصدور هذا المرسوم الفرنسي لأنها اعتبرته أو رأت فيه الضربة القاضية للحركة التعليمية في برنامجها الإصلاحي إلا أن بعض النواب المحافظين باركوا قرار المنع، ففي فيفري 1932 قام مبارك بن علال بتقديم لائحة للإدارة الفرنسية بالعاصمة يطلب فيها تشديد الخناق على رجال الإصلاح وجعل الأماكن الدينية تحت تصرف رجال الدين الرسميين.

وعلى الرغم من كل هذه الاستفزازات فإن الشعب الجزائري ازداد ارتباطه ببرنامج الجمعية وضم صوته إلى مظاهرات 12 فيفري 1933 (هذه المظاهرات التي أرجعها البعض إلى تدبير الأحزاب الشيوعية في الجزائر جراء سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية)، وقد احتوت هذه المظاهرات معظم الشرائح الاجتماعية وتوسعت عبر العاصمة والقصبة وباب الوادي والبريد المركزي، ومقر الولاية العامة، إضافة إلى الوازع الديني بعد أن ضربت الأمة في عقيدتها وتجلى ذلك في اللافتات التي حملها الشباب المتظاهر بعد أن رسم عليها الهلال وهو شعار راية الجهاد في الإسلام.[2]

(1)- أحمد مريوش : المرجع السابق، ص151.

(2)- المرجع نفسه، ص152.

وقد اتهمت الإدارة الفرنسية الطرف الشيوعي والإسلامي بالتحريض على المظاهرات ففي 16 فيفري 1933 أصدر ميشال الكاتب العام بالولاية قراره للحد من نشاط رجال الجمعية ومنعهم من الوعظ والتدريس في المساجد.

ومما جاء في قراره " وعليه فإنني أعد إليكم أن تراقبوا بكامل الاهتمام ما يروج في الاجتماعات والمسامرات التي تعقد باسم الجمعية والتي يترأسها السيد بن باديس ولسانها الرسمي في الجزائر الشيخ الطيب العقبي، كما يجب أن تشمل مراقبتكم المدارس القرآنية".

وفي 18 فيفري 1933 أصدرت الإدارة الفرنسية قرار آخر يقضي بمنع العلماء الأحرار من ممارسة أي نشاط داخل المساجد وهذا القرار جاء مكمل لجملة القرارات السابقة. كما تخوفت الإدارة الفرنسية من إمكانية حدوث تقارب بين رجال الإصلاح ورجال الدين الموظفين الرسميين، وكشف ميشال من مراقبة رجال الإصلاح وحتى رجال الدين الرسميين وأمرهم بإلقاء خطب جافة، وعدم الخوض في المسائل السياسية داخل المساجد.[1]

وقد ردت الجمعية على هذه القرارات بالاحتجاج في مختلف أنحاء القطر الجزائري ضد الاضطهادات التي تتعرض لها حركة التعليم العربي الحر، كما كثرت احتجاجات الجمعية إلى الإدارة الفرنسية في الجزائر وا إلى الحكومة الفرنسية بباريس وذلك من خلال صحفها وا إصدار المناشير والملصقات.

كما خرجت في مظاهرات منها مظاهرات 24 فيفري 1933 والتي انطلقت من المسجد الكبير بعد صلاة الجمعة، كما أعقبتها مظاهرات أخرى في مارس من نفس السنة وقد عمت هذه المظاهرات مختلف أنحاء الوطن.[2]

(1)- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص154.

(2)- تركي رابح عمامرة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1934-1956، ورؤسائها الثلاثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص86-88.

المطلب الثاني: موقفها من قانون التجنيس

إن من أهم القضايا التي كانت سبب الصراع بين جمعية العلماء والإدارة الفرنسية في الجزائر هي موقفها من قانون التجنيس الذي فرضته فرنسا على الجزائريين بمقتضى القانون الصادر في 14 جويلية 1865 (التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية).[1]

وأول ما أعلن عن التجنيس في الجزائر كان منكرا وبغيضا بالنسبة للجزائريين، ولم يقبل عليه في البداية إلا فئة قليلة مع كتم الأمر وذلك من أجل الحصول على بعض المناصب المحرمة على الجزائريين من جهة والتملص من العقوبات التي لا تطبق على الفرنسي من جهة أخرى.

وكانت سنة 1930 أكثر السنوات حديثا عن التجنيس في مختلف الصحف والمجالس، وكذا اشتدت رغبة المثقفين بالثقافة الفرنسية في مشاركة الفرنسيين في الحقوق، وذلك من خلال التجنيس، وقد أصبح للتجنس دعاة متحمسون من بعض الجزائريين الذين سبق وان تجنسوا بالجنسية الفرنسية، وأرادوا أن يكثر عددهم.[2]

وقد تصدت لذلك الجمعية بعد تأسيسها سنة 1931، فقد قادت حملة ضد التجنس ودعاته وذلك بواسطة الخطابة، والندوات العامة، والدروس الدينية وكذا بواسطة جرائدها.

وقد ختمت جمعية العلماء حملتها ضد التجنس والمتجنسين بإصدار فتوى دينية تكفر كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية ويتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أصدرها رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس وصادقت عليها لجنة الإفتاء بالجمعية ونشرتها جريدة البصائر.[3]

---

(1)- تركي رابح عمامرة: المرجع نفسه، ص 46.

(2)- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، د ت، ص 384-385.

(3)- تركي رابح عمامرة: المرجع نفسه، ص46.

ولم تجد هذه الفتوى مدى كبير في الجزائر فقط، وإنما في كل من تونس والمغرب حيث كانت بمثابة الضربة القوية للتجنس والمتجنسين في مختلف المغرب العربي الإسلامي الثلاثة.

وبعد صدور هذه الفتوى وانتشارها بين الناس فقد فزع المتجنسون والاستعمار فزعا كبيرا لأنها حطمت كل آمال المتجنسين وكذلك سياسة المستعمر.[1]

المطلب الثالث: موقفها من حوادث 5 أوت 1934

تعود أسباب حوادث قسنطينة إلى قيام جندي يهودي مخمور بإزعاج والاعتداء على المصلين أثناء تأديتهم لصلاة الجمعة 3 أوت 1934 وهو يقول "يلعن دينكم وصلاتكم وجامعكم وكبرائكم ولم يرد عليه المسلمون لأنه سكران ولكنه أجابهم بأنه بعقله وانه عسكري وهو يلعن دينهم ونبييهم وقد خرج الناس غاية الغضب إلا أن قيم المسجد هداهم ونصحهم بتقديم شكوى إلى محافظة الشرطة فاستجابوا لنصيحته،ولكن هذا اليهودي لم يجب دعوة الشرطة وأبى الخروج من بيته.

ولما غادر الشرطة المكان خرج اليهودي وزوجته وأخذا في السب، فقام المسلمون بإرسال قيم المسجد إلى المفتي لكي يقوم بشكايته للحكومة، ولما رجع الشرطة وجدوا تجمعاً كبيراً وأبلغهم الناس بأن اليهودي عاد إلى السب، ولخوف الشرطة من غضب المسلمين وقفوا أمام باب اليهودي لحراسته، ومن جهة أخرى بدأ اليهود الآخرون برمي المسلمين بالماعون، فرد عليهم المسلمون برميهم بالحجارة، فقام اليهود باستخدام السلاح، وفي هذه الأثناء وصل المفتي وحاول أن يهدئ الأوضاع ولكن دون جدوى، وفي هذا الوقت وصل الدكتور ابن جلول وأخذ يهدئ الناس والرصاص مازال يرمى من طرف اليهود، وقد استطاع بعد جهد كبير أن يفرقهم.[2]

(1)- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 384-385.

(2)- تركي رابح عمامرة: المرجع السابق، ص49.

ومساء يوم السبت قام ابن جلول مع مجموعة من أعيان المنطقة بإلقاء خطب لتهدئة الأوضاع بالجامع الكبير على الساعة السابعة مساءا، وقد ألقى بن جلول خطابا مؤثرا استطاع من خلاله تهدئة المسلمين وقبول رأيه.

وقد اتفق مسلمو قسنطينة على عقد اجتماع شعبي يوم الأحد، ولكن هذا الاجتماع ألغي لفسح المجال لقادة المسلمين لتهدئة الأوضاع، إلا أن بعض المسلمين اجتمعوا، وفي حدود الساعة التاسعة صباحاً بدأت المعركة بين اليهود والمسلمين وقد استخدم اليهود السلاح، وهو ما أدى إلى تجمع كبير من المسلمين وقد انتهت المعارك بقتل 26 شخصا منهم 3 من المسلمين.[1]

وأثر هذه الحادثة طلب ابن باديس من الوالي الفرنسي أن يقوم بنزع السلاح من اليهود الذين يسمح لهم بحمل السلاح، بما أنهم متجنسون بالجنسية الفرنسية بينما لا يحق ذلك للمسلمين، ولكنه اعتذر بأنه لا يستطيع.

كما برر ابن باديس غضب الجزائريين وذلك لأنهم كانوا مندفعين بغريزة الدفاع عن النفس وعن الدين الإسلامي، وأنهم كانوا في حالة نفسية لا تسمح لهم بالتعقل والتفكير، كما أشار ابن باديس بأن اليهودي المزعوم بأنه كان مخمور أنكر ذلك وأنه كرر الاهانة والشتم.

وقد لعب بن باديس دورا كبيرا في تهدئة الجماهير المسلمة، وأنه كان على اتصال دائم بالإدارة المحلية طيلة تلك المدة، وكان ابن باديس يخطب في الناس ويبلغهم طلب الوالي العام لملازمة الهدوء والسكينة، وا ٍقبالهم على إعمالهم.

وبالرغم من الدور الذي لعبه ابن باديس في تهدئة الأوضاع إلا أن الحاكم العام الفرنسي "كاردوّجه له الاتهام وا ٍلى العلماء بأنهم مسؤولون عن هذه الحوادث.[2]

(1)-تركي رابح عمامرة: المرجع السابق، ص50.

(2)- ع الرحمان بن إبراهيم العقون: المرجع السابق، ص 417-421.

وبعد هذه الحوادث وقعت قطيعة بين العرب المسلمين واليهود حتى أن التجار العرب الذين كانوا أكثر وأكبر زبائن التجار اليهود قد قاطعوهم مقاطعة تامة.[1]

وبعد هذه الحوادث قام وزير الداخلية الفرنسي بزيارة إلى الجزائر في مارس 1935 وقابل العديد من الشخصيات الوطنية منهم ابن جلول وفرحات عباس، كما قابل وفدا من جمعية العلماء المسلميين الجزائريين برئاسة بن باديس، وفي هذه المقابلة نفى ابن باديس كل التهم التي لفقت على الجمعية وطلب من الوزير إعانة الجمعية في تأدية رسالتها التهذيبية وكان در الوزير بأنه يثق بالجمعية وأنها بريئة مما لفق عليها، ولكن بعد مقابلته للمستوطنين والحاكم العام للجزائر أعاد اتهام الجمعية والعلماء أمام مجلس النواب الذي انعقد بعد عودته من الجزائر.[2]

المبحث الثاني: مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي الجزائري

لقد سعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى توحيد صفوف الأحزاب السياسية وذلك من أجل الاتفاق على جملة من المطالب التي تراها ضرورية، وهو ما تجسد في مبادراتها إلى الدعوة إلى انعقاد مؤتمر إسلامي جزائري يضم مختلف التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية.

المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى انعقاده ودعوة ابن باديس

1- العوامل الداخلية لانعقاد المؤتمر الإسلامي:

- تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م فقد كان مناسبة اجتمع فيها عدد كبير من الأشخاص من مختلف التيارات الدينية.

- كما كانت الأحداث التي مرت بها الجزائر منها منشور ميشال سنة 1933م (الحد من نشاط رجال الجمعية من الوعظ في المساجد).

- أحداث قسنطينة سنة 1934م والتي سبق وتحدثنا عنها في المبحث السابق.

(1)- مازن صلاح حامد مطبقاتي: المرجع السابق، ص 206-207.

(2)- المرجع نفسه، ص210-214.

- زيارة وزير الداخلية الفرنسي رينيه إلى الجزائر سنة 1935م.

- مشروع فيوليت 1933م.

-عجز الحكومة الفرنسية عن إقرار أي من المشاريع التي قدمها النواب لإصلاح الوضع في الجزائر.[1]

2-العوامل الخارجية لانعقاده:

- كثرة المؤتمرات الإسلامية خلال العشرينيات والثلاثينيات، ومنها مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة، المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس، مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف، ورغم أن العلماء لم يشاركوا في هذه المؤتمرات إلا أن صحفهم واكبت أحداثهم ونقلت أخبارهم خاصة المؤتمر الإسلامي بالقدس.

- دعوة الأمير شكيب أرسلان للعلماء إلى الإتمام بالحركة الإسلامية والدفاع عنها ويقول توينبي أن المؤتمر الإسلامي الجزائري جاء نتيجة للمؤتمر الإسلامي بالقدس ورغم أن الصلة بعيدة بين المؤتمرين زمنيا، إلا أنه يوجد إمكانية تأثر العلماء وبعض القادة الجزائريين بهذا الحدث.

-وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا.[2]

انطلقت الدعوة للمؤتمر الإسلامي من قسنطينة ومن قبل بن باديس وذلك من جريدة الدفاع والتي يرأسها أو يديرها الأمين العمودي، وكانت لسان حال الحركة الإصلاحية، حيث دعا إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي وكذلك بمعية محمد الصالح بن جلول رئيس كتلة النواب، وذلك من أجل وضع قائمة من المطالب وتقديمها إلى فرنسا وذلك في جانفي 1936م بقسنطينة. ويرى الكثيرون إلى أن الشعب الجزائري قد استجاب لهذه

(1)- مازن صلاح حامد مطبقاتي: المرجع نفسه، ص166.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3، ص152.

الدعوة لثقتهم الواسعة في الرجلين السابق ذكرهما، ذلك أن الجمعية علمته المطالبة بحقه والاستجابة لدعوة الحق، بينما هيئة النواب علمته معنى النيابة.

وقد انتشرت الدعوة في مختلف أنحاء الوطن واستجاب لها الجميع (نواب، علماء واشتراكيون، وشيوعيون، وشباب وحتى الفلاحين).[1]

ويعتبر مشروع بلوم فيوليت النقطة المهمة التي التف حولها الجميع.

التعريف بمشروع بلوم فيوليت 1935م :

ففي سنة 1931م وضع موريس فيوليت كتابه الشهير "هل ستعيش الجزائر" حيث وضع فيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية وذلك من وجهة نظر فرنسية، ثم قام بتحويل هذه الأفكار إلى مشروع وقدمه إلى مجلس النواب الفرنسي سنة 1935م، إلا أن النواب رفضوه، كما رفضه المستوطنون في الجزائر لأنهم لا يرغبون في تغيير الأوضاع في الجزائر، أما من جهة الجزائريين فقد رحب به دعاة الإدماج في الجزائر، واعتبروه خطوة سياسية لتحقيق طموحاتهم السياسية لأنه ينص على عدة نقاط هامة من وجهة نظرهم مثل منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية والعسكرية من الجزائريين.

أما نجم شمال إفريقيا فقد عارضه لأنه يتناقض تماما مع مبادئه الثورية والاستقلالية أما جمعية العلماء فاعتبرته ناقصا، لكنهم لم يتخذوا اتجاهه موقف واضحا، أما فدرالية النواب برئاسة ابن جلول فقد ضغطت على الحكومة الفرنسية لتطبيقه حيث اعتبرته المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي.[2]

وعليه ما كادت تنتصر الجبهة الشعبية في فرنسا في انتخابات 1936م حتى برزت في الجزائر فكرتان:

---

(1)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ج3، ص153.

(2)- مريم حداد: الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين 1919-1939، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015، ص59-60.

الفكرة الأولى التي أبداها الوالي العام الأسبق موريس فيوليت وصادق عليها زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم، وهذه الفكرة تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المسلمين الجزائريين المثقفين، حتى يتسنى لهم المشاركة مع الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني.

أما الفكرة الثانية كانت تنادي إلى عقد مؤتمر إسلامي عام.[1]

المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وأهم المطالب التي خرج بها المؤتمرون

انعقد المؤتمر يوم 7 جوان 1936 فكان أول خطوة خطتها الأمة الجزائرية في عهدها الجديد ويقول الإبراهيمي في هذا الصدد " اجتمعت فيه الأمة بمختلف عناصرها مرجعها الإسلام والوطن الجزائري، مدفوعة بدافع، الشعور بالحرمان من الحياة والشعور بالحاجة إلى الحياة.

وقبل هذا التاريخ اجتمعت لجنة 66 للمؤتمر الإسلامي الجزائري وذلك يوم 9 ماي من نفس السنة بنادي الترقي برئاسة الدكتور البشير عبد الوهاب، وقد حضر هذه الاجتماع أغلب الأعضاء من مختلف أنحاء القطر.

وتم طرح مسألة الاستعداد للمؤتمر وتحديد تاريخ انعقاده، وقد تم اختيار 7 جوان لانعقاده، وذلك إحياء لذكرى المؤتمر الأول، واختيار ابن جلول رئيسا للمؤتمر وقد تداول على منصة الخطابة أعضاء من النواب والنخبة والعلماء والفرنسيون، وقد افتتح الجلسة الدكتور تامزالي ثم تلاه الدكتور بن جلول والذي وضح أغراض المؤتمر وأهميته، ثم تلاه كل من ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب، وفرحات عباس وغيرهم وتكلم كذلك رجال العلماء منهم بن باديس، والعقبي و الإبراهيمي، وقد تكلم ابن باديس كلاما أثر في النفوس، كما بين للحاضرين أهمية المطالب الدينية وربط بين المطالب الإسلامية والمطالب العامة، أما العقبي

(1)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د م، د ت، ص169-170.

فقد ندد بالقوانين الاستثنائية التي كان يخضع لها الجزائريون، ومنشور ميشال الذي لم يذكره الخطباء.[1]

المطالب التي خرج بها المؤتمرون:

1.إلغاء القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

2إلغاء الولاية العامة ومجلس المندوبين الماليين ونظام البلديات المختلطة وا لحاق الجزائر بفرنسا رأسا.

3.المحافظة على الشخصية الإسلامية وتطبيق القانون الإسلامي.

4.فصل الدين عن الدولة.

5.إلغاء كل القوانين التي اتخذت من اللغة العربية، وعدم اعتبارها لغة أجنبية.

6.الحرية التامة في تعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية.

7.التعليم الإجباري للبنين والبنات وبناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.

8.جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين.

9.المساواة التامة في الراتب إذا تساوت الكفاءة.

10.توزيع الإعلانات والقروض على الفلاحين حسب الاحتياج ودون تمييز بين الأجناس.

11.الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.

12.إعلان العفو السياسي.

13.إنشاء هيئة انتخابية واحدة لا فرق فيها بين الأوروبي والمسلم.

14.لكل ناخب الحق في ترشيح نفسه.

15.إرسال نواب لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي.[2]

(1)- أحمد طالب الابراهيمي: المرجع نفسه، ص 293-294.

(2)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص260.

وقد اختتم المؤتمر بالموافقة على جميع المطالب المروضة، كما تم الاتفاق على أن يرفع باسم المؤتمر الشكر للحكومة الشعبية والثقة بها، كما تم تأسيس لجنة تنفيذية باسم المؤتمر وذلك من أجل تنظيم أعماله ومقرراته وتتعقبها، وتوصل العمل على تنفيذيها ورفعها إلى السلطات الفرنسية.

كما تألفت اللجنة المؤقتة من بن جلول والمحامي طالب بن عبد السلام والشيخ محمد خير الدين عن العلماء والسيد ابن الحاج والسيد بوشامة والسيد عبد الله عن السبان، وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات لترتيب المطالب وتنظيم أوراق المؤتيم، وقد اتجهت هذه اللجنة لتنظيم حملات إعلامية، وتأسيس لجان للمؤتمر في جميع أنحاء البلاد.

وقد قررت هذه اللجنة تشكيل وفد يسافر إلى باريس، ويتولى تقديم مطالب المؤتمر إلى المسؤولين الفرنسيين.

المطلب الثالث: الوفد الخارجي للمؤتمر الإسلامي الجزائري

وقد تشكل الوفد الجزائري من أعضاء من ولاية الجزائر (الطيب العقبي، عمر فرشوخ، البشير بن الحاج) وعن ولاية وهران(البشير الإبراهيمي، باشر تارزي بوشامة، طالب بن عبد السلام) وعن ولاية قسنطينة (ابن باديس، ابن جلول، فرحات عباس...) وعن الجنوب (الدكتور سعدان والأمين العمودي)[1] ويكون هذا الوفد تحت رئاسة بن جلول.

وتم تحديد تاريخ 20 جويلية 1936 للسفر إلى باريس، وقبل سفره قابل الحاكم العام السيد لوبو أعضاء الوفد يوم 1936/07/09، وقد قابل الوفد في باريس السيد ليون بلوم وعدد آخر من المسؤولين، واستقبلهم السيد أوبو المكلف بالشوؤن الأهلية، وقد تم[2] تسليهم جملة من المطالب وكان ذلك يوم 22 جويلية، وفي اليوم التالي قابلهم رئيس الوزراء موريس فيوليت وجول موش وغيرهم، وخلال المقابلة عبر ابن جلول رئيس الوفد على ثقة الجزائر

(1)- محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، دت ، ص448-449.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق،ج3، ص160.

بالجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام السيد لوبو، وهذه عكس المطالب التي تدعوا إلي إلغاء الولاية العامة.

وفي نهاية المقابلة أصدر مكتب ليون بلوم تصريحا جاء فيه أن رئيس الوزراء قد " شكر الوفد على كلمته وعلى الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين وديمقراطيون ديموقراطيين آخرين".

وقد ذكر الوفد أن الحكومة قد شرعت فعلا في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر وكان فيوليت بأمل في ذلك الوقت إلى تمرير عدد معين من الإصلاحات عن طريق إصدار المراسيم، ولكن يبدوا أن الحكومة الفرنسية تراجعت عن وعودها بفعل تدهور الأوضاع في الجزائر والاستنفار الذي قام به الأوروبيون.[1]

وبعد عودة الوفد إلى أر ض الوطن، نظم تجمعا جماهيريا بالملعب البلدي يوم 02 أوت 1936 وذلك لعرض المستجدات والنتائج التي خرج بها الوفد الجزائري وهو اليوم الذي صادف عودة مصالي الحاج من فرنسا وقد حضر هذا التجمع وسمح له بإلقاء كلمة في التجمع، رغم رفض العديد لهذا الطلب، وأبدى مصالي تأييده للمؤتمر رغم ضعفه وتسرعه ولكنه بالمقابل رفض مطلب ربط الجزائر بفرنسا وعلى التمثيل البرلماني، وذلك لأن الجزائر ارتبطت بفرنسا مجبر ة (جراء الاحتلال) أما بقية المطالب فقد وافق عليها، كما استطاع مصالي من خلال خطابه أن يجمع حوله الشعب الجزائري واستطاع تحويل أفكاره والارتقاء بمطالبه.

وبالمقابل سعت السلطة الفرنسية إلى إضعاف هذا المؤتمر وذلك من خلال تدبير عملية اغتيال المفتي كحول والذي كان معارض لمطالب المؤتمر، وفي وقت مضى بعث ببرقية إلى الحكومة الفرنسية يخبرها بأن مطالب المؤتمر لا تعبر عن مطالب كل العلماء واتهام العقبي بقتله، وعدم وقوف ابن جلول في صف العلماء.[2]

(1)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ج3، ص161.

(2)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ج3، ص167.

وفي جانفي 1937 اجتمعت اللجنة التنفيذية، وأعلنت من جديد تأييدها لمشروع فيوليت وبين 9-11 جويلية 1937م انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بمدينة الجزائر في الوقت الذي خرجت فيه الجبهة الشعبية من الحكم، وقد أعاد المؤتمر الإسلامي تمسكه بمطالب المؤتمر الأول، كما طلب المؤتمرون من الشعب الجزائري أن يبقى يقضا، وطلب من النواب الاستقالة جماعيا من وظائفهم، إذ لم يوافق البرلمان على مشروع فيوليت، إلا أن المؤتمر الثاني فقد حماس المؤتمر الأول وشعبيته ولما صعدت حكومة بلوم للحكم من جديد توجه وفد عن المؤتمر إليه، ولكن سرعان ما سقطت حكومة بلوم من جديد وخلفتها حكومة دلادية والذي اتبع سياسة سلفه في إعطاء الوعود.[1]

المبحث الثالث: علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية

لقد كان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931 علاقات مع مختلف القوى والأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، وذلك من خلال احتكاكها بهم في العديد من المناسبات، وكانت هذه العلاقات تارة حسنة وتارة سيئة.

المطلب الأول: علاقاتها بنجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري

كانت تربط جمعية العلماء علاقات مع كل المنظمات والأحزاب الوطنية أخوية أحيانا وعدوانية أحيانا أخرى، وذلك حسب ما تقتضيه الظروف السياسية، والقضايا الوطنية، وأول تلك الأحزاب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس بباريس سنة 1926 من العمال والطلبة، وفي بداية الأمر كان يضم أعضاء مغاربة وتونسيين، ولكن مع مرور الوقت أصبح منظمة وطنية خالصة أما عن برنامجه فكان يهدف ظاهريا إلى الدفاع عن المصالح الاجتماعية والمادية لعمال إفريقيا الشمالية في فرنسا، أما هدفه الحقيقي والباطني هو استقلال إفريقيا الشمالية ونتيجة لمطالبه الاستقلالية قامت الإدارة الفرنسية بحله سنة 1929، ليتم بعثه من جديد سنة 1933 وأعاد صياغة جملة من المطالب منها:

(1)- أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص170.

1. استقلال الجزائر الكامل.
2. إجلاء الجيش الفرنسي
3. إنشاء جيش وطني.
4. إنشاء مجلس وطني جزائري منتخب.[1]

ومنذ سنة 1934 تعدى نشاط الحزب الحدود الفرنسية وبدأت أفكاره تتسرب إلى الجزائر وتنتشر بين سكان الجزائر، ونتيجة لمطالبته بالاستقلال ورفضه لمشروع بلوم فيوليت وازدياد نشاطه على الصعيد الداخلي ودفاعه عن الطبقات الكادحة قد أدت إلى حله سنة 1937، لكنه لم يتوقف هنا بل واصل عمله تحت اسم حزب الشعب الجزائري في نوفمبر سنة 1937 برئاسة مصالي الحاج، وكان له نفس برنامج النجم، وقد عمل مصالي على نقل حزبه إلى الجزائر وحاول تأسيس فروع لحزبه في عمالتي وهران وقسنطينة إلا أن حركته ظلت متمركزة في عمالة الجزائر ولم تستطع التوغل في قسنطينة بسبب حركة العلماء المسلمين، وباندلاع الحرب العالمية الثانية توقف الحزب عن العمل بسبب التحاق أعضائه بالخدمة العسكرية ونتيجة لتطورات الحرب حلت الأحزاب السياسية ومنها حزب الشعب وفرضت الإقامة الجبرية على أعضائه وسجن رئيسه.[2]

أما عن علاقة النجم ثم حزب الشعب الجزائري بجمعية العلماء المسلمين، فخلال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات كانت تربطه علاقات قوية بجمعية العلماء[3]، حيث أن النجم احتج سنة 1934م عن العراقيل التي وضعت أمام رجال الجمعية للتدريس في المساجد،

(1)- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4 منقحة، بيروت، 1992، ص338.

(2)- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزاسرية1931-1945، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص205-206.

(3)- المرجع نفسه، ص207.

وعلى رأسهم الشيخ العقبي، وقد اتخذ الاحتجاج شكل تجمع في باريس ضم سبعة آلاف عامل جزائري كما عبر هؤلاء العمال عن استنكارهم لصدور منشور ميشال سنة 1933م.[1]

كما اتفقت جمعية العلماء مع النجم في ضرورة الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، فمن المعروف عن جمعية العلماء أنها رائدة للاتجاه العربي والإسلامي في الجزائر وعليه فهي تلتقى في هذه الزاوية مع برنامج نجم شمال إفريقيا المعلن عنه في 28 ماي 1933م ففي القسم الأول من المادة الثامنة منه والتي تنص على إجبارية التعليم وحق الجزائريين فيه على جميع مراحله، وضرورة إنشاء المدارس العربية، كما التقت معه في ضرورة توحيد جهود المسلمين في شمال إفريقيا من أجل الحصول على الاستقلال.[2]

أما عن أول لقاء بين قادة النجم وجمعية العلماء فقد تم في جويلية 1936 بمناسبة وجود وفد عن المؤتمر الإسلامي بباريس، وعليه قام أعضاء النجم باستقبال الوفد والذي كان من بين أعضاءه ابن باديس وحضره مصالي الحاج.[3]

وقد خص النجم العلماء بزيارات عديدة بمقر إقامتهم، وأثناء ذلك تبادل الطرفان الحديث حول مشروع بلوم فيوليت، ويقال أن مصالي ورفقاءه لاموا بن باديس عن تأييده لمطالب المؤتمر وخاصة مطلب دمج الجزائر في فرنسا.

وحين اعتقل العقبي بعد عودة الوفد واتهامه بقتل المفتي كحول دعا النجم في فرنسا إلى تنظيم احتجاج ضد عملية اعتقال العقبي.[4]

---

(1)- عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت، ص132-133.

(2)- نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دت، ص75.

(3)- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص133.

(4)- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص209.

ورغم أن العلماء وقادة النجم لم ينسقوا سياستهم رسميا فإنهم كانوا في الواقع يعملون لهدف واحد وهو استقلال الجزائر أما من جهة العلماء فعندما حكمت الحكومة الفرنسية على مصالي الحاج ور فقائه بالسجن والتغريم في أوت سنة 1937 فقد أثار هذا القرار موجة سخط واستياء واستنكار في أوساط العلماء.

المطلب الثاني: علاقاته باتحاد المسلمين المنتخبين

في سنة 1927م قامت مجموعة من أعضاء النخبة في قسنطينة بإنشاء اتحادية كان هدفها التعاون والاتحاد أيام الانتخابات، وقد تكونت هذه الاتحادية في بداية الأمر من الموظفين لدى الإدارة الفرنسية برئاسة الشريف سيسبان الذي أصبح سنة 1941 مستشارا وطنيا وقد تطورت اتحادية المنتخبين بسرعة واتسع نشاطها، خاصة بعد انضمام الدكتور ابن جلول إليها، والذي أصبح فيما بعد يحتل مكانة مرموقة في النيابة المالية، وقد أدى وصوله إلى هذا الميدان إلى تنافس حاد بين عائلتي ابن جلول ومحمد بن باديس وشريف سيسبان وأنصارهما ببني وي وي، وفي سنة 1934 قاموا بعزل الشريف سيسبان من رئاسة الاتحادية ومن أبرز زعماء هذه الاتحادية ابن التهامي، بلحاج، فرحات عباس، الزناتي، الفاسي ابن جلول، الدكتور سعدان.[1]

وقد نشرت هذه الاتحادية مطالبها في مجلة ابن التهامي والتي نذكر منها:

1. احترام الإسلام واللغة العربية.
2. الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي.
3. المساواة في الحقوق.
4. على الشاب الجزائري أن ينفض غبار الخمول والركود حتى يصبح مجتمعه مجتمعا عصريا.

(1)- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص211.

وقد علقت اتحادية المسلمين آمالا كبيرة على مشروع بلوم فيوليت، والذي أراد من خلاله فيوليت أن يكون نقطة انطلاق لسياسة جديدة تكون أقل تشبعا بالروح الاستعمارية وأكثر واقعية وا ٍنسانية، إلا أن المعمرين لم يتركوا هذا المشروع ينجح.[1]

وقد كان لكل من ابن جلول وفرحات عباس دورا هاما في الجزائر خلال الثلاثينيات، كما دعت هذه الاتحادية إلى إلغاء قرار رينيه الذي خنق الحريات سنة 1935م، كما طالبوا بإصدار العفو العام عن المحكومين بمقتضى ذلك القرار، وكذا إلغاء قراري 8و13 مارس 1938 حيث استهدف أولهما محاربة التعليم العربي الحر، وثانيهما استهدف وضع حد لنشاط النوادي العربية، كما طالبوا برفع عدد النواب المسلمين، وكذا تطبيق مشروع فيوليت، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية تطوع ابرز زعماء النخبة لخدمة العلم الفرنسي خاصة ابن جلول وفرحات عباس والدكتور الأخضري.

أما عن علاقتهم بجمعية العلماء فقد اختلفوا مع الجمعية في الأهداف والوسائل، وذلك من خلال أن النواب كانوا يدعون إلى الاتحاد والتآخي مع الفرنسيين، ويطالبون الحكومة الفرنسية بمنح الجنسية الفرنسية للمسلمين الجزائريين، وهو الأمر الذي سعت جمعية العلماء إلى محاربته.[2]

ولكن هذا الخلاف بدأ يزول بعض الشيء وبدأ التقارب واضحا بين جمعية العلماء والنواب حين اختار ابن باديس ابن جلول رئيسا للمؤتمر الإسلامي سنة 1936، إلا أن هذا الأخير تنكر للجمعية عندما لم يقف في وجه الحكومة الفرنسية ولم يبطل الاتهام الموجه للعقبي بقتله المفتي كحول، وهكذا فإن الاحتكاك بين جمعية العلماء والنواب كان ذا وجهين أحيانا بالتقارب وأحيانا أخرى بالتباعد.[3]

(1)- فرحات عباس: ليل الاستعمار، عربة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص91-93.

(2)- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص217-219.

(3)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3، ص168.

المطلب الثالث: علاقاته بالحزب الشيوعي الجزائري

قرر قادة الحزب الشيوعي الفرنسي منذ سنة 1931 بإنشاء أحزاب شيوعية في كل من تونس والمغرب والجزائر، وذلك نتيجة لابتعاد الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار الخاضعة للهيمنة الفرنسية، وأصبحوا يعملون من أجل نيل الاستقلال والانفصال عن فرنسا، وبالفعل فقد قام مصالي الحاج بالانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح يطالب بالاستقلال.

ومنذ سنة 1935م تجسد هذا المشروع وتم إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن ابرز قادته عمار أوزقان، وعمر بوخرط.[1]

أما عن علاقة الجمعية بالحزب الشيوعي فبرغم من اختلافهما في الوسائل والايدولوجيا فقد كانت تربط الجمعية علاقات طيبة مع الحزب الشيوعي، وكانت نقطة الالتقاء تتمثل في الدعاية الواسعة والمشتركة لتدعيم المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936م وا ٍذا كانت الجمعية صاحبة الفكرة بعقد مؤتمر إسلامي ومساهمتها الكبيرة فيه، فإن الحزب الشيوعي الجزائري كانت له مجهودات في انعقاده وا ٍلى غاية فشله، لأنه كان يرى في هذا المؤتمر خير وسيلة للدفاع عن حقوق الجزائريين في ظل حكومة الجبهة الشعبية إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلا نتيجة لازدياد نفوذ العلماء من جهة، وبسبب تحول الشيوعيين من فكرة الدفاع عن الاستقلال إلى محاربة الفاشية من جهة أخرى وعليه ابتعدت جمعية العلماء عن الحزب الشيوعي.[2]

(1)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 281.

(2)- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص227-228.

الاستنتاج:

لقد تميزت الفترة الممتدة بين 1931-1939 من حياة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بنشاط سياسي كثيف، تجسد من خلال أهم المواقف التي تبنتها لمواجهة القوانين الفرنسية(قانون ميشال)التي تسعى إلى تجهيل المجتمع الجزائري من جهة وا إلى محو الشخصية الجزائرية والإسلامية من جهة أخرى، وكذا إصدارها فتوى تكفر كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية، وقد وجدت تلك الفتوى صدى كبير داخل الجزائر وخارجها في كل من تونس والمغرب، كما تتبعنا الدور الكبير الذي لعبته الجمعية في تهدئة الأوضاع في قسنطينة عقب أحداث 5 أوت 1934، إلا أنها لم تسلم من الاتهام بالتحريض على هذه الأحداث، وبحلول سنة 1936 دعت الجمعية إلى انعقاد مؤتمر إسلامي جزائري والذي يعتبر الأول من نوعه في الجزائر، تحضره مختلف التيارات السياسية. وقد تجسد ذلك وتم الاتفاق على جملة من المطالب، والتي رفعت إلى الحكومة الفرنسية في باريس من خلال الوفد الجزائري الذي كان ابن باديس و الإبراهيمي من بين أعضائه، كما جمعت الجمعية علاقات مع مختلف الأحزاب السياسية منها نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب فيما بعد، وكذا اتحاد المسلمين المنتخبين، وكذلك الحزب الشيوعي الجزائري، وما ميز هذه العلاقات أنها كانت ودية تارة وعدوانية تارة أخرى.

الفصل الثاني

النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين
1939-1951 م

المبحث الأول: وضعية الجمعية أثناء الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: عودة الجمعية للنشاط الرسمي 1946.

شهدت جمعية العلماء المسلمين خلال هذه السنوات 1939-1951 تطورات هامة منها رفضها تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية، وقد كان هذا القرار محل نزاع بين الشيخين عبدالحميد بن باديس صاحب هذه الفكر ة والطيب العقبي الذي أراد أن تعلن الجمعية مساندتها لفرنسا في هذه الحرب، كما قررت الجمعية الدخول في حالة من الصمت خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن وفاه الشيخ ابن باديس كان له الأثر البالغ على الجمعية، إلا أن خطط الجمعية وأفكارها وأهدافها لم تتغير بسبب القيادة الجديدة والمتمثلة في شخص الشيخ البشير الإبراهيمي، وقد كان أهم ظهور للجمعية في الساحة السياسية من خلال مشاركتها في إعداد بيان فيفري 1943، كما رفضت الإصلاحات التي أعلنها ديغول في 12 ديسمبر 1944 على لسان الإبراهيمي، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استنكرت من الأعمال الشنيعة التي ارتكبت في حق الجزائريين بسبب خروجهم في مظاهرات والتي ختمت بمجازر فضيعة، وقد ادخل الإبراهيمي عقب هذه الأحداث إلى السجن، وبعد عودة الجمعية لنشاطها الرسمي بعد إعلان قانون العفو العام سنة 1946 خرجت عن صمتها وذلك من خلال مقال كتبه الإبراهيمي أبرز فيه موقف الجمعية من الوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى شاركت الجمعية في الانتخابات، ولكن بطريقة غير مباشرة كما سنرى، في سنة 1947 رفضت دستور الجزائري واعتبرته دستورا أعرج.

المبحث الأول: وضعيه الجمعية أثناء الحرب العالمية الثانية:

لم يكن للجمعية في بداية الحرب العالمية الثانية دورا ذا أهمية في قيادة الحركة الوطنية ويعود ذلك إلى وفاة زعيمها عبد الحميد بن باديس واعتقال قادتها الكبار ونفيهم، وكل ما يذكر عن النشاط السياسي للجمعيةخلال هذه الفتر ة، أنها انتقلت إلى النشاط السري مثلها مثل الأحزاب الأخرى، وكان أول ظهور لها في الساحة السياسية هي مشاركتها في صياغة بيان فيفري 1943، كما اتخذت موقف من حوادث أو مجازر 8 ماي 1945 حيث اعتبرتها الحد الفاصل في مسار الحركة الوطنية.

المطلب الأول: مشاركة الجمعية في صياغة بيان فيفري 1943:

في سنة 1942 اجتمعت القوى السياسية الجزائرية وذلك من أجل وضع برنامج مشترك، وقاموا بتوجيه نداء إلى السلطات الفرنسية، ولكن هذا النداء لم يحظى بأي اعتبار وعليه قرروا الاجتماع في مكتب الأستاذ أحمد بومنجل بالجزائر العاصمة وقد حضر هذا الاجتماع ممثلي القوى السياسية في الجزائر وهم الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، غريسي أحمد نائب مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، الدكتور أمين عسلة عضو حزب الشعب الجزائري، الشيخ التبسي والشيخ خير الدين و أحمد توفيق المدني عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والدكتور ابن جلول وفرحات عباس، محمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان، وقد اتفق هؤلاء على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري. [1]

(1)- فرحات عباس: المصدر السابق، ص104.

الفصل الثاني: النشاط السياسي لجمعيه العلماء المسلمين 1939-1951

وقد كلف فرحات عباس بتحريره في إطار تلك المبادئ العامة التي اتفق عليها، وقد حرره في مدينة سطيف (مقر سكنه) وأطلق عليه اسم بيان الشعب الجزائري، وقد لخص فيه فرحات عباس حصيلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، واستقراء فيه تاريخ الاستعمار، كما عبر فيه عن المطامح الوطنية للشعب الجزائري، وصاغ فيه بلا حقد أو عنف عن المشكل الجزائري غداة نزول الحلفاء في الجزائر(الأمريكان و الانجليز).[1]

وبعد أن حدد البيان مسؤولية كل واحد، وذكر بمبادئ القوميات وقدم اقتراحات ملموسة تماشيا مع التصريح الذي أدلى به الرئيس روزلفت باسم الحلفاء، والذي أكد فيه على ضرورة احترام حقوق كل الشعوب الصغيرة والبكير ة، وعليه طالب باسم الشعب الجزائري الأمور التالية:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوبالصغيرة والكبير ة.
- منح الجزائر دستورا خاصا يمنح لها الأمور التالية:

* الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز جنس ديني.

* إلغاء الإقطاعية الفلاحية، وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية لكل الجماهير الفلاحية.

* الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.

*حرية الصحافةو حق الاجتماع.[2]

*التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورلوا إناثا.

*حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

*مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية.

---

(1)- يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948 ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص66.

(2)- فرحات عباس: المصدر السابق، ص106.

*إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع النواب.

وبعد أن حرر فرحات عباس هذا البيان قام بعرضه على رفاقه فصادقوا عليه في فيفري 1934 ومنهم: عبد القادر السايح، الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، أحمد غريسي، ابن علي الشريف، أحمد عبابسه، الدكتور الأخضري، خالف عبد الرحمان، أحمد بومنجل، الامين العمودي، الشيخ توفيق المدني...[1]

وفي 31 مارس 1943 سلم هذا البيان إلى الحاكم العام الفرنسي في الجزائر بيروتون وغلى ممثلي الحلفاء في الجزائر والجنرال ديغول، كما سلمت نسخه منه للملك المصري وقد تظاهر بيروتون بقبول البيان، وقد ألف لجنة للإصلاح، كما طلب من الوطنيين الجزائريين تقديم مسودة مطالب واضحة، فعاد فرحات عباس للاجتماع بزملائه وذلك من أجل تحرير ملحق للبيان يشرح بوضوح تلك المطالب، وقدم هذا الملحق للإدارة الفرنسية في 26 ماي 1943.[2]

وقد قدم بيروتون وعودا تتمثل في إدخال اصطلاحات لتحسين وضعية الجزائريين، ونتيجة لتحرك الوطنيين الجزائريين أحست الحكومة الفرنسية بالخطر وعليه قامت بعزل بيروتون وعينت بدله الجنرال كاترو، والذي أعرب عن رفضه لمطالب البيان و قام بتهديد موقعيه، وأكد على أن الجزائر ستبقى فرنسية، كما اقدم على اعتقال كل من فرحات عباس وعبد القادر السايح والذي أطلق سراحهما تحت الضغط.[3]

أما عن موقف الحلفاء من هذا البيان فمن جهة أمريكا فقد أكدت أنها لن تتدخل بأي طريقة في هذه القضايا لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسيةوا نها هنا من أجل مهمة أخرى.[4]

(1)- فرحات عباس: المصدر نفسه،ص104 -106.

(2)- يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص68.

(3)- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951، ج2، تر أمحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2011، ص860.

(4)-عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، دت، ص175-176.

أما بريطانيا فهي الأخرى أكدت عدم التدخل في الشؤون الاستعمارية الفرنسية، وذلك نتيجة للاتفاق الموقع بينهما منذ 1904.[1]

ومن خلال ما سبق يظهر لنا مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في صياغة بيان فيفري 1943، وذلك من خلال مشاركة بعض أعضائها وممثليها في التجمع الوطني الذي تم الاتفاق فيه على جملة من النقاط، كما وافقت أو صادقت على الميثاق أو بيان الشعب الجزائري بعد عرضه من طرف فرحات عباس.

المطلب الثاني: موقف الجمعية من مجازر 8 ماي 1945:

التطورات التي سبقت أحداث 8 ماي 1945:

1- على المستوى الدولي:

كان لظروف الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 وما ارتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس عامة الجزائريين، وذلك نتيجة للأحداث المتسارعة التي ارتبطت بالحرب العالمية الثانية، والآفاق الواسعة التي أعقبتها والتي كان المد التحرري أحد مظاهرها الكبرى، وذلك نتيجة لانهزام القوات الفرنسية أمام الألمان في بداية الحرب 1940.[2]

وكذا انتشار دعاية قوات المحور المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا، بالإضافة إلى إعلان ميثاق الحلف الأطلسي من طرف الرئيس الأمريكيروز فلت.

ويضاف إلى هذه التطورات نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942، وكذا إنشاء جامعه الدول العربية سنة 1945.

(1)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص196.

(2)- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص121-122.

وكل هذا زاد من تعميق الحس الوطني وبعث الأمل في أوساط الشعب الجزائري وفي مقدمتها القوى السياسية التي كانت تتصدر الساحة السياسية الجزائرية، والتي حاولت أن تغتنم هذه الفرصة.[1]

2-على المستوى الداخلي:

إن تأزم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية وتعارض أساليب نشاط القوى الموجودة على الساحة السياسية الجزائرية والمتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، وتباين مواقفها، والموقف المعادي للأقلية الأوروبية الممثلة للاستعمار الفرنسي بالجزائر.[2] وعليه كل هذه الظروف والأحداث هيأت لأحداث 8 ماي 1945.

وبناء على كل هذا خرج الجزائريون منذ أول ماي يحتفلون بنهاية الحرب العالمية الثانية، وانتصار فرنسا وحلفائها في الحرب، في مظاهرات شملت مختلف المدن والقوى، حمل فيها الشعب اللافتات التي كتب عليها مختلف الوعود التي كانت فرنسا تعد بها الجزائريين مقابل مشاركاتهم إلى جانبها في الحرب.[3]

وقد استمرت وتوالت المظاهرات طيلة أيام الأسبوع، ومنذ صبيحة 7 ماي تم تنظيم مظاهرة كبيرة جابت مختلف شوارع العاصمة، وكانت الجماهير تطالب بإطلاق سراح رئيس حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج (الذي كان تحت الإقامة الجبرية)، وقد حاولت الشرطة الفرنسية صد المتظاهرين لمنعهم، إلا أن المتظاهرين لم يستجيبوا لنداءات الشرطة ووقع الصدام بينهما، وبدا إطلاق النار، فجرح البعض واستشهد فرد من الشبان وهو الأمر الذي دعا إلى ضرورة اجتماع الجبهة الوطنية، ففي حدود الساعة الرابعة عصرا من يوم 7 ماي اجتمع بمركز حزب البيان بالعاصمة كل من: البشير الإبراهيمي ونائباه كل من الشيخ

(1)- الشاذلي المسكي: حوادث 8 ماي حقائقها وأسبابها ونتائجها، مجلة الأصالة، العدد 51، 1977، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011، ص85-86.

(2)- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص124.

(3)- علي تابليت: من جرائم فرنسا في الجزائر مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1945 (الثورة الجزائرية: أحداث وتأملات)، باتنة، 1994، ص09.

العربي التبسي ومحمد خير الدين، عن جمعية العلماء المسلمين و فرحات عباس و أحمد بومنجل من حزب البيان، والسيد أحمد مزغنة، والسيد حسين مقري، وبعد مراجعة كل الأوضاع أصدروا بيان شديد اللهجة وتم تكليف كل من فرحات عباس و الدكتور سعدان بمقابلة الوالي العام بالجزائر لتبليغه احتجاج الجبهة على حوادث 7 ماي وهو الأمر الذي قام به الرجلين في يوم 8 ماي 1945، إلا أن الإدارة الفرنسية ألقت القبض عليهما وتم تحويلهم إلى السجن العسكري بقسنطينة.

وفي الوقت نفسه وقعت حوادث 8 ماي في كل من سطيف، قالمة، خراطة، والتي ارتكب فيها الجيش الفرنسي أبشع جرائم الإنسانية، حيث أصبحوا يطلقون النار ويخربون المنازل.

وكان من المقرر أن يتم اجتماع الجبهة بمركز حزب البيان بالعاصمة التي تتكون من علماء وأحزاب وطنية، وقد حضر عن جمعية العلماء المسلمين كل من الشيخ محمد خير الدين و العربي التبسي، وقد تأخر الشيخ الإبراهيمي عن الاجتماع (لبعد مسكنه)، وهؤلاء كانوا لا يعلمون بالمأساة التي حدثت في عمالة قسنطينة وقبل الاجتماع تمت محاصرة المكان من طرف الجنود الفرنسيين وتفتيشه، وبعد الانتهاء من التفتيش يوم 9 ماي 1945 تم إطلاق سراح كل من العربي التبسي و محمد خير الدين، فتوجهوا مباشرة إلى منزل الإبراهيمي ووجدوا عنده الأستاذ الأمين العمودي.[1]

(الإبراهيمي لم يستطيع الدخول إلى مقر الحزب لإحاطة الجند الفرنسي به).

وقد عقدوا جلسة هناك استعرض فيها أنباء حوادث 8 ماي 1945 و التي تشير إلى ضخامة الضحايا.

(1)- محمد خير الدين:مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص14-15.

وقد علق الإبراهيمي عن حوادث 8 ماي 1945 قائلا أنها ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق المغصوبة مهما طال الزمن أو قصر، وختم تلك الجلسة ببيت شعري عربي القديم:

ليس بيني وبين قيس عتاب *** غير طعن الكلا وحز الرقاب

وفي اليوم الموالي داهمت الشرطة الفرنسية منزل الشيخ الإبراهيمي وسجنوه بالسجن العسكري بالعاصمة، ثم حولوه إلى السجن العسكري بقسنطينة، كما داهمت الشرطة الفرنسية مقر سكن الشيخين العربي التبسي محمد خير الدين، وحملا إلى سجن الحراش بالجزائر العاصمة.[1]

المبحث الثاني: عوده الجمعية للنشاط الرسمي 1946

لقد استأنفت جمعية العلماء المسلمين نشاطها السياسي على غرار الأحزاب السياسية الأخرى بعد صدور العفو العام سنة 1946 وقد برز ذلك من خلال خروجها عن صمتها من خلال مقال لرئيسها الإبراهيمي والذي جاء كرد عن الرسالة التي أرسلها رئيس حزب الشعب للجمعية من أجل الإتحاد، وكذا مشاركتها غير الرسمية في الانتخابات من خلال دعمها للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما سنعرض موقفها من دستور 20 سبتمبر 1947.

المطلب الأول: موقفها من وحدة الأحزاب الوطنية:

في 22 فيفري 1946 وجه المكتب السياسي لحزب الشعب رسالة إلى الشيخ الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أجل الوحدة الوطنية.

ويفهم من الرسالة الموجهة إلى جمعية العلماء اتهامها بالتواطئ والتماطل بالاتحاد لان الجمعيةكانت في فتره السكون التي قررتها أثناء الحرب العالمية الثانية، كما لم تكن لها صحافة.

(1)- محمد خير الدين: المصدر نفسه، ص16.

وبعد عودة الجمعية لنشاطها وصدور صحفها، صدر مقال عن رئيس الجمعية محمد البشير الإبراهيمي أورد فيه أعمال الجمعية أثناء هذه الفترة، كما تعرض إلى قضية اتحاد الأحزاب و الوحدة الوطنية.[1]

فقال: " أن جمعية العلماء تعمل لسياسة التربية لأنها الأصل وبعض مع ساستنا مع الأسف يعملون لتربيه السياسة ولا يعلمون أنها فرع لا يقوم إلا على أصله... وان الاستعمار لأفقه وأقوى ز انة واصدق حدسا من هؤلاء حين سمى أعمال جمعية العلماء سياسة، وما هي بالسياسة في معناها المعروف، ولكنه يسميها كذلك لأنه يعرف نتائجها و آثارها، وأنها اللباب وغيرها القشور".[2]

وكان هذا الرد على حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تقول أن تحرير الوطن هو الحجر الأساسي في الكفاح الحاضر.

ومن جملة ما قاله كذلك انه لا يمكن أن نقارن بين أحزابنا والأحزاب الأوروبية لان هذه الأخيرة ظهرت في أمم وشعوب استكملت تربيتهاوتم تصحيح مقوماتها من خلال دعو ة دعاة وعلماء أحياء اللغة.

ويقول أيضا: "...لسنا والله نبغضكم فما انتم إلا جزء منا... ولكننا بعد مقاومة المقاومين منكم بجمعية العلماء ناشئة عن بعدهم عن التربية الإسلامية، والثقافة العربية، ونجدوا في كل عيب من عيوبهم أثر من آثار الاستعمار في تربيتهم... ان جمعية العلماء فوق الأحزاب كلها ما ظهر منها وما بطن وان مبادئها فوق كل المبادئ."[3]

(1)- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 2، 1936-1945، ج2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص506-507.

(2)- البصائر: العدد 4، 27 أوت 1947.لمن يريد الإطلاع على نص الرسالة الموجهة إلى الجمعية من طرف حزب الشعب أنظر إلى الملحق.

(3)- البصائر العدد 4، 27 أوت 1947.

ويؤكد الإبراهيمي بأنه الجمعية اتصلت بجميع الأحزاب وبرهنت لهم بأنها فوق كل الأحزاب، كما دعتهم للصلح والاتحاد والاشتراك في العمل، كما حاربت سياسة الإدماج في جميع مظاهرها، وقاومت التجنيس، حتى محاربتها للعنصرية التي كان الاستعمار يسعى جاهدا لتغذيتها ويعتبرها من أقوى الأسلحة، كما برهن الإبراهيمي عن كثرة اتصال الجمعية بمسؤولين وطنيين وبين وأكد لهم ضرورة الاتحاد في هذه الأوقات الحرجة، إلا أنها وجدتهم يقولون باللسان ما ليس في القلب ويسارعون إليه بالقول ويتباطئون عن العمل والفعل .

كما أكد على وجود بعض العناصر التي لم ترضى أن تكون جمعية العلماء جزء من هذا الاتحاد.[1]

وعليه فقد برهن الإبراهيمي عن الجهود المبذولة من طرف جمعية العلماء من أجل إنجاح هذا الاتحاد على ارض الواقع وذلك من خلال اتصال الجمعية بالأحزاب الوطنية طالبه منهم الاتحاد في العمل، كما تعرض على الأطراف التي تسعى إلى إبعاد جمعية العلماء عن الساحة السياسية.

المطلب الثاني: موقفها من اصطلاحات أو دستور 20 سبتمبر 1947:

حاولت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر و تسخيرها لخدمة أغراضها، ولذلك طبقت عليها نظام يجمع بين الدخول في الاتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضية فرنسية، و هذه السياسة كان الهدف منها مواجهة الحركة القوميةفي الجزائر و الفصل بينها وبين الحركات الأخرى خاصة في دول شمال إفريقيا، وهو ما تمخض عنه صدور قانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947 والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تفتيت الحركة الوطنية في الجزائر.

وضع هذا القانون بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي، وتم طرحه للتصويت عليه في 20 أوت 1947 وقد فاز ب320 صوتا مقابل 88 صوتا معارضا و 180 ممتنعا من بينهم الجزائريون الذين قاطعوا جلسة التصويت، وعليه أعلن عن القانون في 20 سبتمبر 1947.

(1)- البصائر العدد 4، 27 أوت 1947

وقد احتوى هذا القانون على 12 فصلا 60 مادة، وفيما يلي نذكر أهم ما جاء في هذا القانون:

-اعتبار العمالات الثلاث الجزائرية جزء من فرنسا وتسوية سكانها في الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الإسلامية.

-تعيين حاكم عام على الجزائر، وإنشاء مجلس جزائري منتخب يتكون من 120 نائب نصف فرنسي والنصف الآخر جزائري لمدة 6 سنوات.

-كما نص القانون على إنشاء المجلس التنفيذي يتكون من 6 أعضاء يعمل على مساعدة الوالي العام في إدارة البلاد.[1]

- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية في الجزائر، وتدرس في جميع المدارس، وكذا فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

- القوانين الفرنسية كلها تنفذ على القطر الجزائري، بعد أن يدرس المجلس الجزائري.

-الوظائف العامة: مدنية وعسكرية، مفتوحة أمام الجزائريين.[2]

-إلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وتطبيق النظام المدني.

وعليه رأ اد هذا الدستور أن تبقى الجزائر جزء من فرنسا، وان لا تكون جنسية الجزائري فرنسية، وان لا تملك الجزائر شيئا من حقوق التشريح.

أما عن موقف جمعية العلماء المسلمين من هذا القانون نذكر قول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في هذا القانون حيث قال :"انه دستور أعرج أبتر، لا يسمع ولا يبصر، مفروض على الأمة الجزائرية التي لم يأخذ رأيها في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه".

(1)- يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص 69.

(2)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت، ص181-182.

ويتضح من قول الإبراهيمي أن الجمعية رفضت القانون الأساسي لأنه لم يلب مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية التي جعلها في الدرجة الثانية، كما لم يلب مطالبها في ما يخص النظر في مسألة فصل الدين عن الدولة التي تركها للمجلس الجزائري.[1]

وكانت جمعية العلماء ترمي إلى أهداف من وراء هذا الموقف تمثلت في:

-جمع كلمة الحركة الوطنية وتوحيدها على رأي واحد وهذا ما تأكد من خلال تقاربها مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مسألة فصل الدين عن الدولة.

-الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية وهويتها المتمثلة في اللغة العربية والأوقاف الإسلامية التي مازالت تحت سيطرة الإدارة الفرنسية.[2]

المطلب الثالث: موقف جمعية العلماء من الانتخابات

يظهر لنا موقف جمعية العلماء من الانتخابات من خلال دعمها للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات، وهذا بغرض الدفاع عن ترسيم اللغة العربية، أما فرديا فكان بعض المنتسبين إليها ينشطون في أحزاب ثورية كحزب الشعب، وقد كان ذلك سريا واللافت للانتباه أن جمعية العلماء المسلمين لم تهتم كثيرا بمسألة الانتخابات التي جرت قبل 1947 الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي أو الانتخابات البلدية.

ولكنها تحالفت مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وذلك بغرض تمرير مطالبها لذا لما ظهرت بنود القانون الأساسي وطرحت للمناقشة خاصة في المجلس الوطني الفرنسي فتوحد موقفها مع موقف الاتحاد الديمقراطي في ما يخص مسألة فصل الدين عن الدولة وترسيم اللغة العربية، ومن جهة أخرى ناضل رجال الجمعية ضد سياسة الانتخابات التي طبقت جراء تنفيذ بنود القانون الأساسي والذي دعا إلى تكوين مجلس جزائري.[3]

---

(1)- طاعة سعد : المرجع السابق، ص94-95.

(2)- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 731-732.

(3)- طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956،دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 94-95.

وفيما يلي نذكر أهم الانتخابات التي كان لجمعية العلماء المسلمين دورا فيها سواء باطنيا وظاهريا:

انتخابات المجلس الجزائري من 4 ابريل إلى 11 ابريل 1948م:

لقد دخل في هذه الانتخابات كل من الأوروبيين والمسلمين الجزائريين وهذه الأير ة التي يمثلها كل من: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، و في هذه الانتخابات كان لجمعية العلماء المسلمين دورا غير مباشر فيها، عندما دعمت الحملة الانتخابية للاتحاد الديمقراطي، كما أمر مشايخ جمعية العلماء بدعم الأحزاب الوطنية في الفترات السابقة.

وقبل هذا التاريخ اجتمع رئيس جمعية العلماء الشيخ الإبراهيمي مع مصالي الحاج في بوزريعة بمناسبة انتخابات النواب سنة م1947 ومن بين ما قاله الإبراهيمي في هذا اللقاء:[1]

"أود أن تتحد كلمتكم في هذه الانتخابات وارجوا أن لا تفوتوا الفرصة على النواب المسلمين المخلصين باختلافكم، فان المعمرين قد وحدوا كلمتهم وقدموا قائمة واحدة من أسماء مرشحيهم وراحوا يبثون دعايتهم متحدين، فيجدر بكم أنتفعلوا مثلهم و لا تنازعوا فتفشلوا وتضيع جهودكم ويفوز أعدائكم".

ومن هنا يظهر لنا الدور السياسي الذي لعبته جمعية العلماء من أجل توحيد صفوف الأحزاب الوطنية.[2]

ومن جهة أخرى كانت نتائج انتخابات أفريل 1948 كارثية بالنسبة للجزائريين المسلمين، وهو الأمر الذي دفع الأحزاب الوطنية إلى الاحتجاج عن نتائج تلك الانتخابات الأمر الذي دفع جمعية العلماء للاحتجاج هي الأخرى عن هذه الانتخابات بالرغم من أنها لم تكن طرف فيها حيث نشرت جريدة البصائر مقالا في أفريل 1948 عنوانه "الانتخابات

(1)- طاعة سعد: المرجع نفسه، ص113-114.

(2)- المرجع نفسه، ص132-135.

الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة"، حيث عبرت عن زيف الانتخابات وتلاعب الفرنسيين بها، ومن جملة ما جاء في هذا المقال: "... كانت الخطة الأساسية الأولى تقتضي قهر الأغلبية السياسية الإسلامية في البلاد وهذا من جهة،وا ٍعلاء شأن الأقلية الفرنسية من جهة أخرى... ومن ناحية أخرى فقد كان العمل هينا وبسيطا، فالأغلبية الساحقة من الأوروبيين قد اجتمعت وتآلفتو اتحدت في غايتها ومشاربها وطرائق عملها..."[1]

وعليه يظهر لنا من خلال ما جاء في هذا المقال أن هذه الانتخابات كانت نتائجها مقرر ة منذ البداية، كما أن اتحاد وتآلف العدو هو سبب فوزه في الانتخابات على عكس الأحزاب والقادة الجزائريين.

مشاركة الجمعية في الدفاع عن الحرية 1951م:

لقد تمادت الإدارة الفرنسية في تزوير وتدليس الانتخابات، "حتى أصبح يضرب المثل بالجزائر في العالم وذلك للتعبير عن كل انتخاب مزور"، وذلك حتى يضمنوا بقاء زمام السلطة بين أيديهم، وهو الأمر الذي دفع أو جعل الأحزاب الوطنية تسعى للاتحاد وجمع كلمتها لمجابهة الاستعماروا ٍدارته.

وبعد العديد من المحاولات، نجحت بتأسيس جبهة الدفاع عن الحرية في 5 أوت 1951، وقد كانت هذه الجبهة تطالب ب:

-إجراء انتخابات حرة.

-تنفيذ فصل الدين عن الدولة.

-ترسيم اللغة العربية.

-إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكذا الإفراج عن مصالي الحاج.

وكان الهدف الحقيقي من تأسيسها هو جمع مختلف الأحزاب الوطنية ومنظماتها في هيئه واحدة من أجل عمل مشترك.

(1)- حمزة بوكوشة: الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة، البصائر 1947-1948، العدد 32، دار الغرب الإسلامي، 19 أفريل 1948، ص252-253.

وقد شاركت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية رفقة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و حتى الشيوعيون الجزائريون.

الاستنتاج:

من خلال ما سبق يظهر لنا أن الجمعية اتبعت سياسة الصمت خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن نشاطها تراجع نوعا ما بسبب الأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر خلال الحرب، وكذا بسبب القوانين التعسفية الاستعمار ية، وبالإضافة إلى وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كان له الأثر البالغ على عمل الجمعية إلا أن هذه العوامل لم تثني الجمعية عن مواصله نشاطها وتحقيق أهدافها، حيث رأيناها تشارك في إعداد بيان فيفري 1943، كما اتخذت موقف من مجازر 8 ماي 1945 واعتبرتها حدا فاصلا بين المطالبة بالحقوق السياسية والاستعداد والتحضير لاندلاع الثور ة وتم اعتقال الإبراهيمي على غرار هذه الأحداث مع مختلف القادة السياسيين الجزائريين، وبعد صدور قانون العفو العام سنة 1946 اصدر الإبراهيمي مقالا من خلال جريدة البصائر ابرز فيه موقف الجمعية من الو حدة الوطنية، كما ذكر بمساهمة ومطالبة الجمعية دوما إلى توحيد صفوف العمل السياسي، وكذا رأيناها تشارك في الانتخابات ولكن بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال دعمها للاتحاد الديمقراطي، كما كان لها تعقيب عن نتائج هذه الانتخابات والتي وصفتها بالكارثية ولم تتعجب من فوز الفرنسيين وذلك بسبب توحيد صفوفهم وحتى مطالبهم، وهو الأمر الذي تفتقده الأحزاب الوطنية، كما تتبعنا موقفها من دستور 20 سبتمبر 1947 والذي ر فضته وذلك لعدم تلبيته لمطالبها وكذا اعتبره الإبراهيمي قانون أعرج لأنه لم يلبي مطالب الجزائريين ولم يشركهم كذلك في إعداده.

الفصل الثالث

النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين

1951-1956.

- المبحث الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية.
- المبحث الثاني: ردود فعل.جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من اندلاع الثورة التحريرية.
- المبحث الثالث: دور الجمعية في الثورة داخل وخارج الجزائر.

لقد عرفت سنوات *1951 - 1956* العديد من الأحداث بالنسبة لجمعية العلماء منها مغادرت زعيم الجمعية للمشرق للاطمئنان على البعثات الطلابي وتعيين التبسي خليفة له وهو الأمر الذي تسبب في نوع من الاضطراب بين أعضاء الجمعية، كما أن اندلاع الثورة التحريرية أثار اندهاش لدى مختلف التشكيلات السياسية الوطنية وكذا الفرنسية التي بدأت تتوعد وتتعدد، أما بالنسبة للجمعية فسوق يظهر موقفات حيال الثورة أحدهما مع الآخر ضد إلى أن تعلن نهائيا مباركتها للعمل المسلح في جانفي *1956*، وقيام رجالها بمهام مختلفة في الثورة التحريرية.

المبحث الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية .

لقد عصفت بجمعية العلماء مجموعة من المشاكل قبيل اندلاع الثورة التحريرية المباركة متمثلة في مشكل القيادة بعد خروج الإبراهيمي إلى المشرق، بسبب عدم اتفاق أعضاء الجمعية مع خليفة الإبراهيمي العربي التبسي، وعند اندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة والتي تميزت بالتناسق والانسجام الزمني، تولد عنها ردود فعل وطنية وفرنسية.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية للجمعية قبيل اندلاع الثورة التحريرية:

لقد واجهت جمعية العلماء المسلمين صعوبات داخلية حرجة بعد خروج الإبراهيمي رئيس الجمعية من الجزائر إلى المشرق من أجل طلب قبول طلبة الجمعية في جامعاتهم، وكذا التعريف بالجزائر ووضعيتها الحرجة، لأنها فقدت عنصر أساسيا في توازن قيادتها لأن الإبراهيمي كان يتمتع بمكانة علمية وبفصاحته وهو ما جعله يهيمن على مختلف أطيف الجمعية من شيوخ وشبان، على عكس العربي التبسي الذي خلفه عند خروجه من الجزائر وهو ما فتح باب الخلاف بين العربي التبسي ومختلف أعضاء الجمعية ونتيجة لحدوث بعض المشاكل في المشرق والتي تخص طلبة البعثة، الذين أحاطهم الإبراهيمي برعاية خاصة وتحت إشرافه ومن أجل بقاء هؤلاء على مبادئ الجمعية وحتى لا يتأثروا بالأفكار والمذاهب الفكرية التي سادت المشرق العربي خلال الخمسينات، أدخل هؤلاء الطلبة في جمعيته دينية في المشرق تتفق مع الجمعية في أهدافها.

لكن بعض الطلبة رفضوا ذلك وخرجوا من سلطان الجمعية وقد أعانتهم في ذلك بعض السلطات هناك،[1] وهو ما جعل الإبراهيمي يقوم بطرد بعض الطلبة، وهنا اغتنم العربي التبسي الفرصة وسافر إلى المشرق من اجل الحج وكذا زيارة الرئيس وذلك بنية التكفل بالطلبة هناك، وهو ما اعتبره زملائه تجاوز المكانة للجمعية في سبتمبر *1954*، وقد خرج هذا الاجتماع بعدة قرارات منها:

مطالبة رئيس الجمعيةالإبر اهيمي والورتيلاني بالعودة إلى ارض الوطن للمشاركة في إصدار قانون أساسي جديد للجمعية، رغم أن قانونها الأساسي لم يمر عليه إلا ثلاث سنوات (*1951*)، وذلك من اجل أحداث تغيير جذري على الجمعية بمطالبتها بالحرية واستقلال الدين الإسلامي وعليه فالأوضاع السياسية التي ميزت الجمعية قبيل الثورة التحريرية، أنها كانت تعاني من مشاكل حول القيادة بعد خروج الإبراهيمي والمشرق العربي.[2]

المطلب الثاني: اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الوطني والفرنسي منها:

في منتصف ليلة أول نوفمبر *1954* انطلقت الرصاصات الأولى للثورة التحريرية المجيدة، وكما هو مخطط لها، وقد تمكن قادة الولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة إلى حد ما أن يباغتوا القوات الفرنسية، ويخلقوا الرعب في نفوس الأوربيين الذين كانوا يعتمدون على الجيش الفرنسي لتوفير الأمن و الحماية.[3]

وقد تركزت الهجومات على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية منها مقررات الدرك والشرطة والثكنات ومحطات توليد الكهرباء، وقد كانت هذه الثورة تسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة:

(1)- البصائر: العدد 281، 30.07.1954، ص96.

(2)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح: مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص20.

(3)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص*380*.

إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني....الخ[1]

ردود الفعل الوطني والفرنسي من الث3ورة التحريرية:

1- رد الفعل الوطني:

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد تفاجأت قيادة الحزب تغيرها من اندلاع الثورة، ولهذا كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة، لأنها لا تتوافق والمنهج الذي اعتمده الحزب منذ زمن طويل في تعامله مع الإدارة الفرنسية القائمة على أساس المطالب السياسية في إطار ما تسمح به قوانين الجمهورية الفرنسية، وعليه فقد رفض الحزب على لسان رئيسه فرحات عباس أسلوب القوة والعمل المسلح، باعتبار أن العنف لا يحل المشاكل، وهو نفس الموقف الذي تبناه نواب الحزب سواء في الجمعية الوطنية الفرنسية أو الجمعية الجزائرية وعليه وقد عبروا عن رفضهم المطلق للثورة.[2]

الحزب الشيوعي الجزائري:

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري بعرف منذ بداية أحداث أول نوفمبر *1954* من أنها الثورة، ولكن القادة الشيوعيون عارضوا كل تحرك يلجأ للعمل المسلح ويعتبرونه مغامرة لا ترقى إلى مستوى الوسائل المتوفرة والإمكانيات المتاحة للشعب الجزائري هذا من جهة [3]ومن جهة أخرى كونه يتكون من أغلبية أوربية ترفض الاتجاه الوطني الذي يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا[4].

(1)- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص160، *161*.

(2)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954 -1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دم، 1999، ص32 ، 36.

(3)- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر،تر العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص17.

(4)- محمد العربي زوبيري: الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت،ص166.

وفي يوم 2 نوفمبر 1954 عقد إطارات الحزب اجتماعا في الجزائر العاصمة تحدث فيه" اوندري موان" عن هجمات من شأنها تبرير الأعمال القمعية، كما دعي إلى اليقظة والحذر، وفي 4 نوفمبر 1954 أعادت الجنة المركزية للحزب الشيوعي عقد اجتماع دعت فيه إلى تغليب نهج العمل السياسي[1].

موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية

لقد تعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الحل بعد اندلاع الثورة التحريرية كونها المتهم الأول وراء ما يحدث في الجزائر، وهو ما دفع مصالي الحاج إلى تأسيس حركة جديدة سميت بالحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) في ديسمبر 1954، وكانت هذه الحركة شديدة العداء لجبهة التحرير الوطني، وأصبحت تبث البلبلة في صفوف الجماهير للتشكيك في أهداف الثورة التحريرية[2].

2/ رد الفعل الفرنسي:

في 2 نوفمبر 1954 احتلت الثورة الجزائرية أو أحداث الجزائر كما يسميها الفرنسيون مختلف الصحف الاستعمارية والتي كانت تدعو إلى الالتزام بالهدوء ومنح الثقة للسلطات ومنح الثقة للسلطات الفرنسية التي بحوزتها مختلف الوسائل ما سيمكنها من القضاء على تلك الأعمال الإجرامية في وقت قصير[3] .

وقد كان هناك نوع من الإجماع لدى الجانب الفرنسي سواء الحكومة أو الإدارة الفرنسية أو الأحزاب السياسية والرأي العام والتي أجمعت كلها على التنديد والاستنكار لهجمات أول نوفمبر 1954، وفي ما يلي نذكر أقوال بعض الشخصيات الاستعمارية ازاء عمليات الفاتح من نوفمبر:

(1)- محفوظ قداش : المرجع السابق، ص17.

(2)- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954،1962، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (د م)، (د،ت)، ص34.

(3)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص15_17.

مانديس فرانس (رئيس الحكومة الفرنسي): الذي صرح لأعضاء غرفة البرلمان بأنه"ليس هناك انفصال ممكن، هذه أرض فرنسية وعليه فإنه ليس في مقدور أي حكومة أن ترضخ أو تتنازل بشأن هذه النقاط المبدئية"[1].

فرونسوا ميتران: هو رجل اشتراكي ووزير الداخلية الفرنسي والذي قال: " لن أسمح بأي مفاوضات مع العدو، التفاوض الوحيد معه هو الحرب"

أما في الجزائر قام الحاكم العام باتهام قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقام بحلها في الخامس نوفمبر، كما صرح بأنه يملك وسائل إضافية يمكن أن يستخدمها في حالة الضرورة[2]، وبأنه سيتخذ كل التدابير لحماية مصالح فرنسا والفرنسيين معا.

كما قامت القوات الاستعمارية بالعديد من عمليات الاعتقال في صفوف الجزائريين سواء قادة أو وطنيين أو مناضلين، وحتى الذين لم تربطهم صلة بأحداث الفاتح من نوفمبر.[3]

المبحث الثاني: ردود فعل.جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من اندلاع الثورة التحريرية:

يعتبر موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أكثر الموقف غموضا وا ٍثارة من اندلاع الثورة التحريرية ذلك أنها انقسمت إلى تيارين مختلفين أحدهما يؤيد الثورة ويباركها والآخر يعارضها وذلك من خلال ما صرح به أعضاءها من خلال جريدة البصائر.

المطلب الأول: الموقف الداخلي للجمعية:

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من بين التشكيلات السياسية والهيئات الثقافية والاجتماعية التي وجدت نفسها صبيحة أول نوفمبر*1954* وجها لوجه مع وضع ضلت تنتظره لكنها لم تهتد إليه، وهو الآن مفروض عليها دون أن تعلم ممن.

(1)- محفوظ قداش: المرجع السابق، ص*18_19*.

(2)- على كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري *1964_1962*، ط 2 منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، *2011*، ص*76*.

(3)- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص*30*.

ولقد اتبع علماء الداخل إستراتيجية التريث في تأييد الثورة، وذلك حتى يتجنبوا الصدام مع السلطات الفرنسية،[1] ذلك أن الجمعية هي الحركة الوحيدة التي بقت متماسكة وظلت مؤسساتها تؤدي أدوارها سواء في الجانب الاجتماعي أو السياسي وهو ما دفعنا إلى معارضتها العفوية واللاشعورية لثورة أول نوفمبر.

وقد عرفت الجمعية موقفين متباينين من خلال ما ينشر في جريدة البصائر فمن جهة هناك تيار ثوري والذي يبدو للقارئ من خلال بعض الافتتاحيات والنداءات الموجهة للرأي العام الفرنسي والدولي حتى يستيقظ الضمير الإنساني، من أجل مناصرة الثورة والوقوف في وجه الاستعمار ومن جهة أخرى التيار الذي يطلق عليه أصحابه صفة الاعتدال[2].

ويعتبر الشيخ العربي التبسي من علماء الداخل الذين أيدو الثورة على الرغم من مواقفه التي يغلب عليها الحذر، لكنه لم يلقى آذانا صاغية في وسط يتميز بالخوف من العنف الثوري ويسيطر عليه الفكر المحافظ، وهكذا فقد تمكن خصومه من تهميشه ومن جر الأغلبية وراءهم، ويظهر موقف خصومه من خلال ما أجاب به الشيخ خير الدين حين طلب من الشيخ الحسين الميلي باسم جبهة التحرير الوطني إعانة مادية قال" إننا لا نريد أن نعتبر كأعداء لكننا حين تحالفنا في ماي *1945* مع حزب الشعب الجزائري في إطار منظمة أنصار البيان والحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب، أما اليوم فإن الوضع يختلف إننا لسنا طرفا فيما وقع، لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم.[3]

(1)- عبد الرحمان بن إبراهيم بن الغقون: المرجع السابق، ج*3*، ص*535*.

(2)- محمد العربي الزبيري الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص*182_183*.

(3)- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طلعة خاصة بوزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، *2008*، ص*46*.

المطلب الثاني: الموقف الخارجي للجمعية ممثلا في رئيسها.

يظهر لنا موقف الشيخ البشير الإبراهيمي من الثورة من خلال النداء الذي وجهه إلى الشعب الجزائري من المشرق العربي (لأنه كان خارج الجزائر آن ذاك) يوم *15* نوفمبر *1954* من مكتب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة، حيث عدد للجزائريين جرائم فرنسا التي ارتكبتها في حقهم حيث قال: "...احتلت فرنسا وطنكم منذ قرن وربع قرن، وقد شهد لكم التاريخ بأنكم قاومتموها مقاومة الأبطال وثرتم عليها متفرقين ومجتمعين"

كما ذكرهم بأن فرنسا لا تراعي في حربها معهم دينا ولا عهدا ولا قانونا أو إنسانية وا ٍنما ارتكبت أبشع الجرائم في حقهم وتنكرها للوعود التي قطعتها للجزائريين والتي ختمتها بمجازر *8* ماي *1945*، كما قال أن فرنسا لم تترك للجزائر شيء يخافون عليه.

ثم يقول إن التراجع معناه الفناء "... إن أقل القليل مما وقع على رؤوسكم من بلاء الاستعمار الفرنسي يوجب عليكم الثورة ولكنكم صبرتم، ورجوتم من الصخرة أن تلين... وقد قمتم قومة المسلم الحر فنعيذكم بالله وبالإسلام أن تتراجعوا أو تنكصوا على أعقابكم إن التراجع معناه الفناء الأبدي والذل السرمدي"[1].

كما دعا الشعب الجزائري إلى الكفاح المسلح حتى يدفع عن نفسه وعن دينه العار باعتباره السبيل الواحد إلى إحدى الحلين إما الموت و وراءه الجنة وا ٍما حياة ووراءها العزة والكرامة[2].

كما أن الإبراهيمي أيد الثورة دون معرفته بمصدرها وهذا يدل على أنه مع الثورة مهما كان مصدرها،[3] وعليه من خلال ما سبق يظهر لنا أن الإبراهيمي كان مؤيد للثورة وذلك من خلال دعوته الواضحة والصريحة لتوحيد الصف وعدم التراجع والاستمر ار في الثورة.

(1)- طالب البشير الإبراهيمي: المرجع السابق، ج5، ص*33_35*.

(2)- طالب البشير الإبراهيمي : المرجع نفسه، ج*5*، ص *36*.

(3)- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المرجع السابق، ج*3*،ص*544_545*.

المبحث الثالث: دور الجمعية في الثورة داخل وخارج الجزائر

بعد إعلان جمعية العلماء المسلمين تأييدها للثورة وللعمل المسلح من خلال البيان الذي نشرته بجريدة البصائر تعرضت للتضييق والمراقبة من طرف الإدارة الفرنسية، كما كان لرجالها دور في الثورة وذلك من خلال قيامهم بالعديد من المهام الموكلة إليهم من طرف جبهة التحرير، كما سنرى الجهود التي بذلها الإبراهيمي في كسب تأييد الدول العربية للثورة التحريرية وتقديم يد المساعدة إليها بحكم تواجده خارج الجزائر.

المطلب الأول: الالتحاق الرسمي للجمعية بالثورة التحريرية *1956*

في *7* جانفي *1956* بعد أن اشتدت المعركة واندفع الشعب الجزائري البطل إلى حرب التحرير، اتفق شيوخ الجمعية كل من محمد خير الدين والعباس ابن الشيخ الحسين، وعبد اللطيف سلطاني ونعيم النعيمي على وجوب عقد اجتماع عام للجمعية، بأسرع وقت ممكن، لكي تقول الجمعية كلمتها الحاسمة، وحتى يعرف العام والخاص في الجزائر وفرنسا وفي مختلف أنحاء العالم موقفها من الكفاح المسلح، وقد رحب كذلك الشيخ التبسي بهذا القرار وكلف أحمد توفيق المدني بتحرير بيان ينشر على الأمة بعد مصادقته بالإجماع.[1]

وقد تم تحرير البيان وكذا تلاوته أو عرضه على بقية الأعضاء الذين وافقوا عليه بالإجماع وقد نشر هذا البيان في العدد *350* من البصائر، كما طبعت الجمعية نحو *35* ألف نسخة من البيان لتوزع على الناس، وقد صادرت الحكومة الفرنسية نحو *3*آلاف نسخة.

وفي ما يلي نذكر بعض ما جاء في هذا البيان"... نقول كلمة صريحة علنية نرجو أن يسمعها المسؤولون في باريس وأن يسمعها العالم أجمع، وهي أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سليمة وسريعة إلا بالاعتراف العلني والصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة و جنسيتها الخاصة العربية وحكومتها القومية، ومجلسها التشريعي... وتؤكد أنه لا يمكن وضع

(1)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ج*3*، ص*34_35*.

حد لحالة الحرب الحاضرة والإقدام على بناء النظام الحر الجديد إلا بواسطة التصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري من رجال الحل والعقد..."[1]

وقد أحدث هذا البيان ضجة عارمة في صفوف الحكومة الفرنسية، وجعلوا يتلاومون عن حرية الصحافة التي تركت لجريدة البصائر، وقرروا منذ تلك الساعة تشديد الرقابة عليها، وأنه لا يمكن أن تنشر إلا بعد الإطلاع على محتواها، وهو ما جعل صدورها يتأخر لأيام، أما من طرف قيادة الثورة فلما عرض عليها البيان رحبت به وابتهجت به وأقرته[2].

المطلب الثاني: دور رجال الجمعية في الثورة داخليا وخارجيا.

1_ في الداخل:

أ_ دور أحمد توفيق المدني:

منذ التحاق الجمعية بالثورة التحريرية، وا لى غاية مغادرته الجزائر بأمر من جبهة التحرير، شغل المدني سنة *1956* عدة مهام نذكر منها ربط الاتصال بين مركز القيادة بالعاصمة وبقية جهات المعركة والقيادات الفرعية، كما أشرك في مهمته هذه العديد من شخصيات الجمعية منهم: حمزة بوكوشة، أحمد سحنون، وغيرهم[3].

كما تعرض المدني، إثر إعلان بيان الجمعية الخاص بالثورة في جانفي *1956* إلى ردة فعل قوية من طرف الصحافة الدولية والفرنسية ولكنه رد وصرح للصحافة بـ " انني من الجبهة وككل جزائري لكنني لست أنا الجبهة ولست ممثلا عنها فإن أردتم الاتصال بالجبهة فابحثوا عن الطريق الذي يوصلكم إليها"[4].

(1)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ج*3*، ص*35_36*.

(2)- المصدر نفسه: ص *37*.

(3)- كريمة عرعار: المرجع السابق، ص*99*.

(4)- احمد توفيق المدني: مصدر سابق، ج*3*، ص*45*.

ب_ دور العربي التبسي:

لقد بارك العربي التبسي الثورة مباشرة بعد اندلاعها، وعمل في سبيلها بالنفس والمال، وفي اليوم الثاني لاندلاع الثورة يذكر أنه عند خروجه من منزله التقى بمناضلين يعرفهما، فقام بدعوة احدهما وسلمه مبلغ خمسمائة ألف فرنك طالبا منه إيصالها للجماعة، وأخبره بأن هذا المال من حر ماله وليس من مال الجمعية، كما أورد إبراهيم مزهودي مساعد التبسي أن هذا الأخير هو السبب وراء التحاقه بالثورة، كما ذكر الحادثة التي وقعت في بداية الثورة، إذ اتصل بعض قادة الثورة منهم شيحاني بشير بالشيخ التبسي وطلبوا منه مساعدة الجمعية في توفير الألبسة والأغطية للثوار لمواجهة الشتاء، كما أبدو رغبتهم في لقائه خارج المدينة، وعندها اتصل الشيخ التبسي بمزهودي ومنه تم إرساء اتصال وثيق بين الجمعية وقيادة الأوراس، وفيما بعد امتد الاتصال إلى قيادة الشمال القسنطيني[1].

كما طلب عبان من الشيخ التبسي تجنيد الجمعية لربط الاتصال بين قيادات الثورة ويقال أن الحاكم العام روبرت لاكوست طلب من التبسي أن يهدئ الشعب باعتباره المؤثر الوحيد على الشعب الجزائري ولكنه رفض قائلا: " إنني صادق منذ نعومة أظافري وأنا الآن شيخ كاهل تريدون مني أن أكذب على الشعب كلا لن أتحدث[2].

ج_ أحمد بوشمال:

انظم بوشمال إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بقسنطينة وقام بعدة مهام سرية رفقة صالح بوذراع، ومسعود بوجريو، وعندما اكتشفت السلطات الفرنسية تحركاته شددت التضييق عليه وأثارت له الكثير من المشاكل إلى أن تم اعتقاله في *17* أوت *1957*م[3].

(1)- عبد الله مقلاتي:إسهام شيوخ معهد عبد الحميد بن باديس وطلابه في الثورة التحريرية، تقديم: عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، الجزائر، (د ت)، ص*51_53*.

(2)- كريمة عرعار: المرجع نفسه، ص*96*.

(3)- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق،ص*69*.

2_ في الخارج:

أ_ الإبراهيمي:

لقد استغل الشيخ الإبراهيمي فرصة تنقله بين الدول العربية للحديث عن مساعدة الثورة الجزائرية في الداخل طالبا من المسؤولين عدم التخلي عن القضية الجزائرية لأنها قضية عربية، وقد كان الإبراهيمي يلتقي بمختلف المسؤولين والوزراء العرب حاثا إياهم على نصر الجزائر سياسيا وعسكريا وماديا، والظاهر أن جهود الإبراهيمي في دعم القضية الجزائرية بدأت في مصر، خاصة أثناء استقبال جمال عبد الناصر لأعضاء الجمعية وهم الإبراهيمي والورتيلاني و أحمد بوشمال، حيث أكد لهم أن مصر مستعدة لبذل كل جهد تقدر عليه.

كما التقى الإبراهيمي بالملك سعود وطلب منه مساعدة الجزائر ماديا ومعنويا وهو الأمر الذي قام به الملك سعود، حيث أمر بتمويين الجزائر بالسلاح بالإضافة إلى تقديم مبالغ مالية لشراء السلاح[1].

ب_ الشيخ محمد خير الدين:

بعد أحداث *20* أوت*1956* اتصل الشيخ خير الدين بعبان رمضان في العاصمة للتفاوض معه من أجل انضمام الجمعية للثورة، وقد كللت هذه المفاوضات بالنجاح بالرغم من المواقف السلبية للشيخ من مسألة الالتحاق بالثورة[2].

وفي ربيع سنة*1956* قرر عبان إرسال الشيخ خير الدين مندوبا عن الجبهة إلى المغرب لأنه يعرف مكانة الجمعية في قلوب المغاربة، وقد أستقر الشيخ هناك وحاز على مكانة مرموقة لدى ملك المغرب محمد الخامس وحاشيته، وقد قام هناك بالعديد من

(1)- أسعد لهلالي: جمعية العلماء المسلمين الجزايريين والثورة التحريرية الجزائرية *1954 1962*، مذكرة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، *2012*، ص*209*.

(2)- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص*72*.

المسؤوليات التي تمثل الثورة وكذا تفعيل نشاطاتها في القواعد الخلفية، وقد استطاع أن يحل العديد من المشكلات التي تواجه الثورة هناك[1].

الاستنتاج:

من خلال ما سبق يظهر لنا أن الجمعية كانت تعاني من بعض المشاكل الداخلية قبيل اندلاع الثورة، وذلك بسبب خروج الإبراهيمي للمشرق، وقيام العربي التبسي بخلافته في غيابه وهو الأمر الذي أدى بحدوث بعض الاضطرابات، كما تتبعنا ردود الفعل الوطني للأحزاب السياسية حول اندلاع الثورة، وكذا ردود الفعل الفرنسي الذي عرف نوع من الإجماع حول الثورة واعتبارها جملة من الأحداث التي قام بها مجموعة من اللصوص، كما أن الجمعية هي الأخرى لم تبد تأييدا للثورة وانقسمت بين رأيين أحدهما مع الثورة والآخر ضدها، وبعد حوالي *15* شهرا من اندلاع الثورة أصدرت الجمعية بيانا تؤيد فيه العمل المسلح وتباركه وهو ما جعلها عرضة للمشاكل مع الإدارة الفرنسية، كما لعب رجالها أدوار كبيرة في الثورة سواء داخل الجزائر أو خارجها.

(1)- عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص*72*.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذا البحث أن جمعية علماء الجزائريين لعبت دورا كبيرا في الحركة الوطنية من خلال مساهمته الفعالة في الحياة السياسية وقد رئينا ذلك من خلال مواقفها من بعض القوانين والمناشير التي أصدرتها الحكومة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري وحتى في حق نشاط الجمعية وهو ما جعلها تتصدى لها وتقف في وجهها تصدر الفتوى إذا اضطر الأمر كما

كان لها الفضل الكبير في انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري وكذا مشاركتها الفعالة فيه من أجل إنجاحه والذي يعتبر الأول من نوعه في الجزائر لاجتماع كافة التوجهات السياسية فيه وخرجها بجملة من المطالب التي رأتها ضرورية ثم رفع هذه المطالب إلى الحكومة الفرنسية بباريس من خلال تكوين وفد خارجي للمؤتمر .

لقد اتبعت جمعية العلماء سياسية الصمت في بداية الحرب العالمية الثانية كما أن نشاطها تراجع نوعا ما وذلك يعود لعدت عوامل إلا أن هذا التراجع لم يستمر وذلك عندما رأينها تشارك في صياغة بيان فيفري 1943كما أنها اتخذت موقفا من مجازر 8ماي1945 واعتبرتها الحد الفاصل في مسيرة النضال الوطني.

كان أول خروج للجمعية بعد صدور قانون العفو العام 1946 وذلك من خلال خروجها عن صمتها وا ٍبداء رأيها من وحدة الأحزاب الوطنية ورد التهمة على من اتهموها بالتباطؤ والتماطل في تلبية نداء الوحدة مذكرة إياهم بأنها كانت تسعى دائما إلى توحيد الكلمة الوطنية ف بمختلف المناسبات والفعليان

لقد نتج عن صدور قانون 20 سبتمبر 1947 جملة من ردود الفعل ومنها موقف جمعية العلماء والتي اعتبرته دستور عرج لأنه لم يلبي مطالب الجزائريين ولم يشركهم في إعداده كما استطاعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تشارك في الانتخابات سنة 1947وذلك من خلال إتحادها مع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

كرد فعل عن التمادي الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات شاركت الجمعية في تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية .

قد عرفت جمعية علماء المسلين نوع من الاضطراب في حياتها السياسية قبيل اندلاع وذلك عند خروج رئيسها الإبراهيمي إلى المشرق لتفقد شؤون الطلبة هناك.

لقد كان لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 مفاجأة للجميع، سواء من الطرف الوطني أو الفرنسي، وهو الأمر الذي حدث لجمعية العلماء، حيث عرفت اختلافا بين أعضائها في الداخل والخارج بين مؤيد ومعارض الثورة وتباعها سياسية التريث في تأييد الثورة. إلى غاية التحاقها الرسمي بالثروة المباركة في جانفي 1956، وذلك من خلال إصدارها مقال جريدة البصائر تبارك فيه العمل المسلح وهو الأمر الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى التضييق على هذه الأخيرة وفرض المراقبة على مقالات قبل صدورها.

لقد كان لرجال الجمعية أدوار كبيرة في الثورة وذلك من خلال مشاركتهم بالمال والعمل على إنجاح هذا العمل المسلح، كما لعبوا دورا في ربط اتصال بين مختلف القيادات والولايات الثورية هذا في الداخل أما في الخارج سعى رجال الجمعية إلى طلب المساعدة من الدول وحثهم على اعتبار القضية الجزائرية قضية عربية تخص كل القطر العربي، وكذا القيام بمهمات أخرى بتوكيل من جبهة التحرير الوطني.

الملاحق

الملحق رقم (01): نداء إلى الشعب الجزائري

نداء إلى الشعب الجزائري المجاهد:*
نعيذكم بالله أن تتراجعوا...

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المسلمون الجزائريون:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حياكم الله وأحياكم، وأحيا بكم الجزائر، وجعل منكم نورًا يمشي من بين يديها ومن خلفها. هذا هو الصوت الذي يُسمع الآذان الصم، وهذا هو الدواء الذي يفتح الاعين المغمضة، وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الاذهان البليدة، وهذا هو المنطلق الذي يقوم القلوب الغلف، وهذا هو الشعاع الذي يخترق الحجب والأوهام.

كان العالم يسمع ببلايا الاستعمار الفرنسي لدياركم، فيعجب كيف لم تثوروا، وكان يسمع أنينكم وتوجعكم منه، فيعجب كيف تؤثرون هذا الموت البطيء على الموت العاجل المريح، وكانت فرنسا تسوق شبابكم إلى المجازر البشرية، في الحروب الاستعمارية، فتموت عشرات الآلاف منكم في غير شرف ولا محمدة، بل في سبيل فرنسا، وتوسيع ممالكها، وحماية ديارها، ولو ان تلك العشرات من الآلاف من أبنائنا ماتوا في سبيل الجزائر، لماتوا شهداء وكنتم بهم سعداء.

أيها الإخوة الجزائريون:
اذكروا غدر الاستعمار ومماطلته.

احتلت فرنسا وطنكم منذ قرن وربع قرن، وشهد لكم التاريخ بأنكم قاومتموها مقاومة الأبطال، وثرتم عليها مجتمعين ومتفرقين، نصف هذه المدة.

---

* بيان نشر ووجه من القاهرة في 15 نوفمبر 1954، وهو منشور في كتاب (الجزائر الثائرة) للمرحوم الأستاذ الفضيل الورتلاني الذي طبع بلبنان في الخمسينات. وذكر الشيخ محمد خير الدين في مذكراته أن نسخة من هذا النداء تحت يده. مذكرات، ج1، ص384.

فما رعت في حربها لكم دينًا ولا عهدًا، ولا قانونًا ولا إنسانية، بل ارتكبت كل أساليب الوحشية، من تقتيل النساء والأطفال والمرضى، وتحريق القبائل كاملة، بديارها وحيواناتها واقواتها.

ثم حاربتم معها وفي صفها، وفي سبيل بقائها نصف هذه المدة، ففتحت بأبنائكم الأوطان وقهرت بهم اعداءها، ورحمت بهم وطنها الأصلي، فما رعت لكم جميلًا، ولا كافأتكم بجميل، بل كانت تنتصر بكم، ثم تخذلكم، وتحيا بأبنائكم، ثم تقتلكم، كما وقع لكم معها في شهر مايو سنة 1945، وما كانت قيمة أبنائكم الذين ماتوا في سبيلها، وجلبوا لها النصر، إلّا أنها نقشت أسماء بعضهم في الأنصاب التذكارية، فهل هذا هو الجزاء؟

طالبتموها بلسان الحق، والعدل، والقانون، والإنسانية، من أربعين سنة، بأن ترفق بكم، وتنفس عنكم الخناق قليلًا، فما استجابت. ثم طالبتموها بأن ترد عليكم بعض حقوقكم الآدمية، فما رضيت. ثم طالبتموها بحقكم الطبيعي، بقركم عليه كل إنسان، وهو إرجاع أوقافكم ومعابدكم وجميع متعلقات دينكم، فأغلقت آذانها في إصرار وعتو. ثم ساومتموها على حقوقكم السياسية بدماء أبنائكم الغالية التي سالت في سبيل نصرها، فعميت عيونها عن هذا الحق الذي يقرره حتى دستورها، ثم هي في هذه المراحل كلها، سائرة في معاملتكم من فظيع إلى أفظع.

أيها الإخوة الجزائريون الأبطال:

لم تبق لكم فرنسا شيئًا تخافون عليه، أو تداورنها لأجله، ولم تبق لكم خيطًا من الأمل تتعللون به. أتخافون على أعراضكم وقد انتهكتها؟ أم تخافون على الحرمة وقد استباحتها. لقد تركتكم فقراء تلتمسون قوت اليوم فلا تجدونه؟ أم تخافون على الأرض وخيراتها، وقد أصبحتم فيها غرباء حفاة عراة جياعًا، أسْعَدُكُم من يعمل فيها رقيقًا زراعيًا يباع معها ويُشْتَرى، وحظكم من خيرات بلادكم النظر بالعين والحسرة في النفس؟ أم تخافون على القصور، وتسعة أعشاركم يأوون إلى الغيران كالحشرات والزواحف؟ أم تخافون على الدين؟ ويا ويلكم من الدين الذي لم تجاهدوا في سبيله، ويا ويل فرنسا من الإسلام: ابتلعت أوقافه وهدمت مساجده، وأذلت رجاله، واستعبدت أهله، ومحت آثاره من الأرض، وهي تجهد في محو آثاره من النفوس.

ايها الإخوة المسلمون:

ان التراجع معناه الفناء.

إن فرنسا لم تبق لكم دينًا ولا دنيا، وكل إنسان في هذا الوجود البشري إنما يعيش لدين ويحيا بدنيا، فإذا فقدهما فبطن الأرض خير له من ظهرها.

وإنها سارت بكم من دركة إلى دركة، حتى أصبحت تتحكم في عقائدكم وشعائركم وضمائركم، فالصلاة على هواها لا على هواكم، والحج بيدها لا بأيديكم، والصوم برؤيتها لا برؤيتكم، وقد قرأتم وسمعتم من رجالها المسؤولين عزمها على احداث (إسلام جزائري) ومعناه إسلام ممسوخ، مقطوع الصلة بمنبعه في الشرق وبأهله من الشرقيين.

إن الرضى بسلب الأموال قد ينافي الهمة والرجولة، أما الرضى بسلب الدين والاعتداء عليه فإنه يخالف الدين، والرضى به كفر بالله وتعطيل للقرآن.

إنكم في نظر العالم العاقل المنصف لم تثوروا، وإنما أثارتكم فرنسا بظلمها الشنيع وعُتُوّها الطاغي، واستعبادها القطيع لكم قرنًا وربع قرن، وامتهانها لشرفكم وكرامتكم، وتعديها المريع على مقدساتكم.

إن أقل القليل مما وقع على رؤوسكم من بلاء الاستعمار الفرنسي يوجب عليكم الثورة عليه، من زمان بعيد، ولكنكم صبرتم، ورجوتم من الصخرة ان تلين، فطمعتم في المحال، وقد قمتم الآن قومة المسلم الحر الأبي فنعيذكم بالله وبالإسلام أن تتراجعوا أو تنكصوا على اعقابكم. ان التراجع معناه الفناء الأبدي والذل السرمدي.

إن شريعة فرنسا انها تأخذ البريء بذنب المجرم، وانها تنظر إليكم مسالمين أو ثائرين نظرة واحدة، وهي انها عدو لكم وأنكم عدو لها. ووالله لو سألتموها ألف سنة، لما تغيرت نظريتها العدائية لكم، وهي بذلك مصممة على محوكم، ومحو دينكم وعروبتكم، وجميع مقوماتكم.

إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت.

إنكم كتبتم البسملة بالدماء، في صفحة الجهاد الطويلة العريضة، فاملأوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي ارث العروبة والإسلام فيكم.

ما كان للمسلم ان يخاف الموت، وهو يعلم أنها كتاب مؤجل، وما كان للمسلم أن يبخل بماله أو بمهجته، في سبيل الله، والانتصار لدينه، وهو يعلم أنها قربة إلى الله وما كان له ان يرضى الدنية في دينه، إذا رضيها في دنياه.

أخلصوا العمل وأخلصوا بصائركم في الله واذكروا دائمًا، وفي جميع أعمالكم، ما دعاكم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق، ومن بذل المهج والأموال في سبيل الدين، واذكروا قبل ذلك كله قول الله ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله﴾ وقول الله: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾.

الملحق رقم (02): موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الطرق الصوفية[1]

موقف جمعية العلماء المسلمين من الطرق

مبدأ جمعية العلماء المسلمين هو الإصلاح الديني بأوسع معانيه – الذي كان يعمل له المصلحون فرادى؛ وإنما كانوا مسيرين بفكرة لا تستند على نظام؛ فأصبحوا مسيرين بتلك الفكرة نفسها مستندة على نظام مقرر، وبرنامج محرر.

وقد كان حال المصلحين مع الطرق ما علمه القارئ من الفصول السابقة. فلما تأسست جمعية العلماء لم يزيدوا على تلك الحال ولم ينقصوا منها. لأن هؤلاء المصلحين لا يعملون مسالمين ومحاربين – إلا عن إيمان وعقيدة. وعقيدتهم في الطرق هي أنها علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور؛ وإن كل ما هو متفشٍ في الأمة من ابتداع في الدين، وضلال في العقيدة، وجهل بكل شيء، وغفلة عن الحياة، وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق، ومرجعه إليها كما علمت بعض ذلك من فصل آثار الطرق السيئة؛ وستعلم بعضه.

فلا يجهلنّ جاهل، ولا يقولنّ قائل: إن المصلحين شغلوا أوقاتهم بالطرق، واستنفدوا قواهم في مقاومتها حتى ألهتهم عن كل شيء. وربما كان فيما شُغِلوا عنه ما هو أحق بالاهتمام مما شغلوا به. وهذه نقطة يجب إيضاحها دفعا للأوهام.

(1)–جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص 102.

الملحق رقم (03): رسالة إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1]

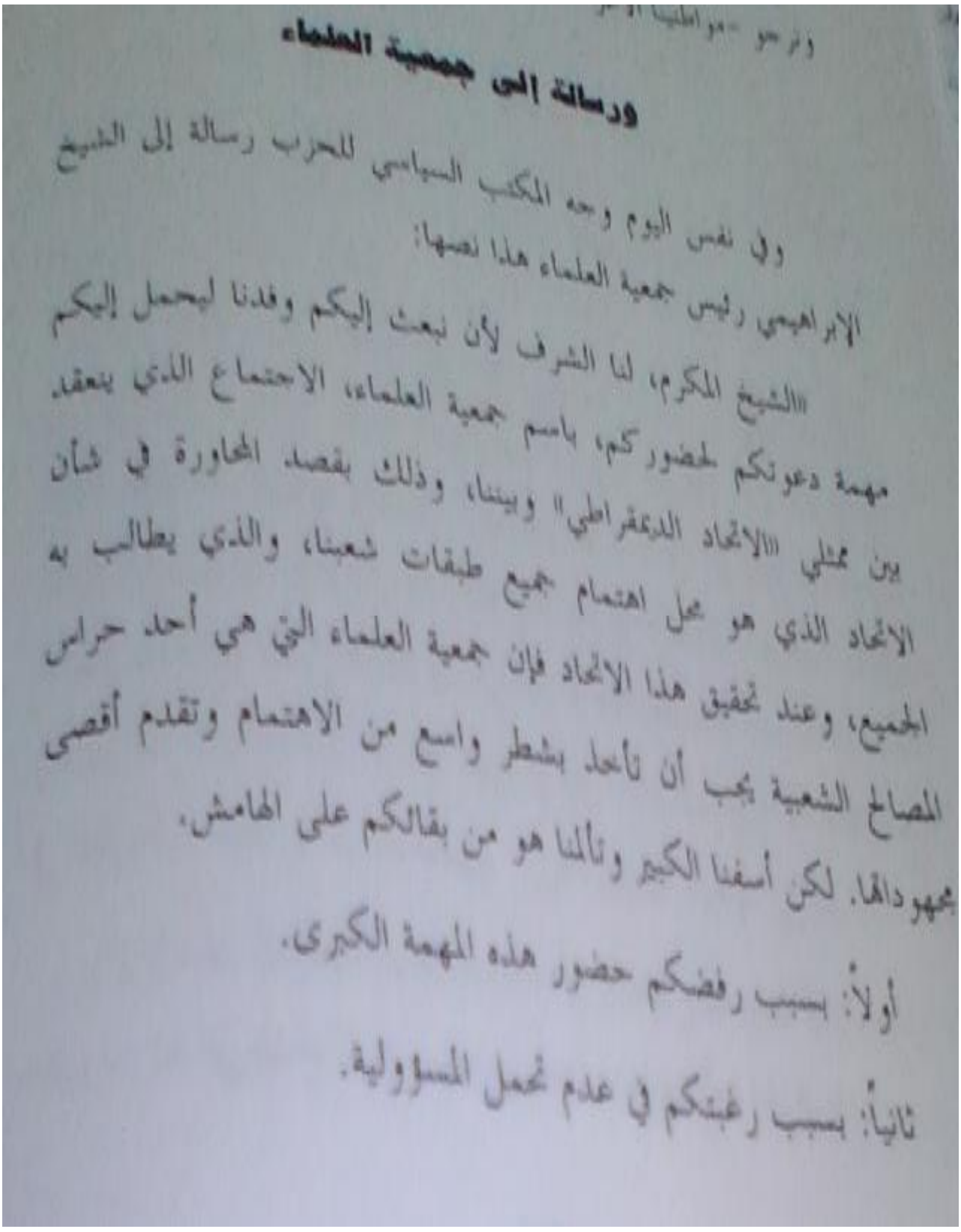

ورسالة إلى جمعية العلماء

وفي نفس اليوم وجه المكتب السياسي للحزب رسالة إلى الشيخ الابراهيمي رئيس جمعية العلماء هذا نصها:

«الشيخ المكرم، لنا الشرف لأن نبعث إليكم وفدنا ليحمل إليكم مهمة دعوتكم لحضوركم، باسم جمعية العلماء، الاجتماع الذي ينعقد بين ممثلي «الاتحاد الديمقراطي» وبيننا، وذلك بقصد المحاورة في شأن الاتحاد الذي هو محل اهتمام جميع طبقات شعبنا، والذي يطالب به الجميع، وعند تحقيق هذا الاتحاد فإن جمعية العلماء التي هي أحد حراس المصالح الشعبية يجب أن تأخذ بشطر واسع من الاهتمام وتقدم أقصى مجهوداتها. لكن أسفنا الكبير وتألمنا هو من بقائكم على الهامش.

أولاً: بسبب رفضكم حضور هذه المهمة الكبرى.

ثانياً: بسبب رغبتكم في عدم تحمل المسؤولية.

(1)– بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

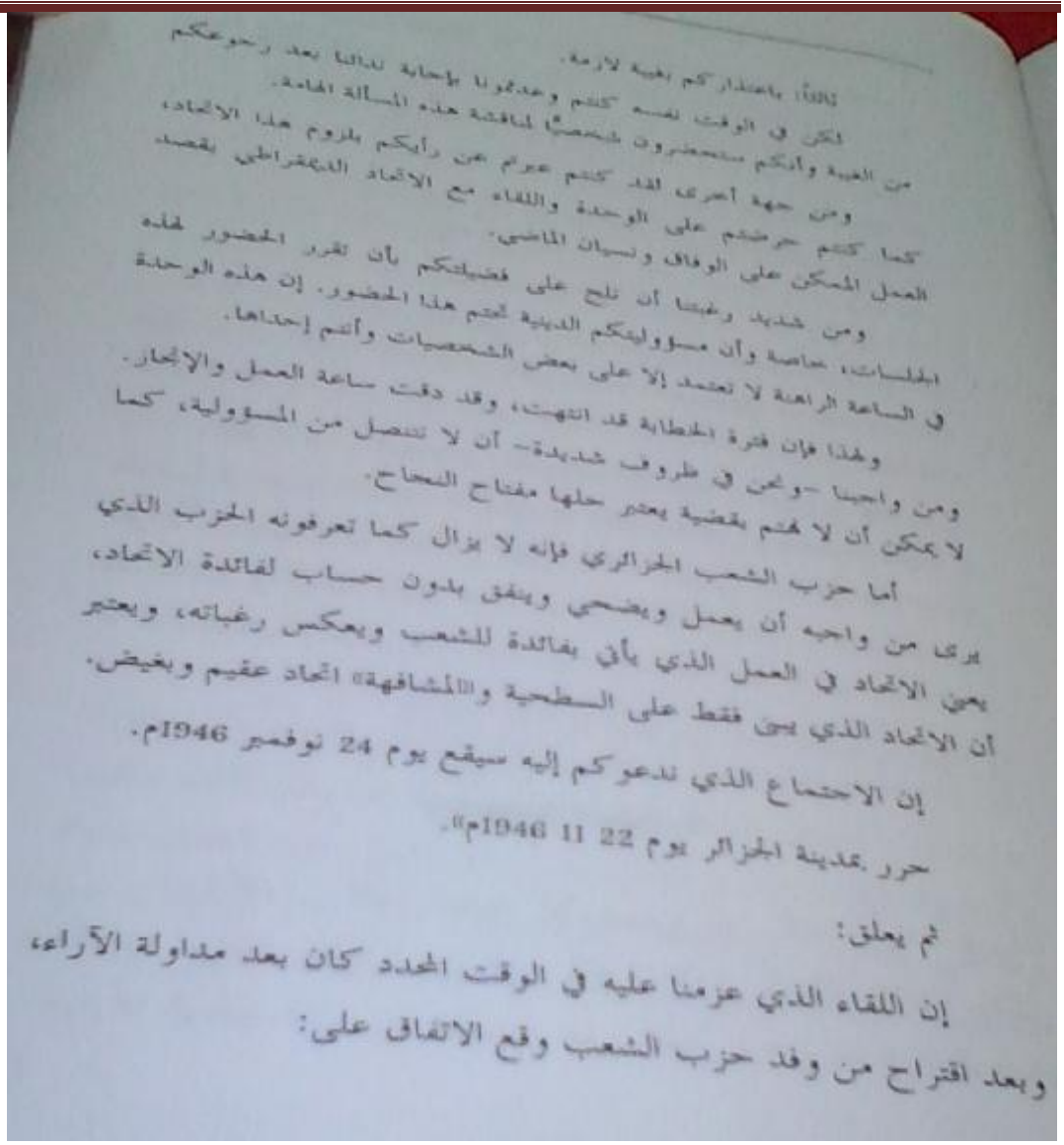

لذلك، باعتذاركم بغية لازمة.

لكن في الوقت نفسه كنتم وعدتمونا بإجابة نهائيا بعد رجوعكم من العيد وأنكم ستحضرون شخصيا لمناقشة هذه المسألة الهامة.

ومن جهة أخرى، لقد كنتم عبرتم عن رأيكم بلزوم هذا الاتحاد، العمل الممكن على الوفاق ونسيان الماضي.

ومن جديد رغبنا أن نلح على قضيتكم بأن تقرر الحضور لهذه الملتقيات، خاصة وأن مسؤوليتكم الدينية لحتم هذا الحضور. إن هذه الوحدة في الساعة الراهنة لا تعتمد إلا على بعض الشخصيات وأنتم إحداها.

ومن واجبنا -ونحن في ظروف شديدة- أن لا ننفصل من المسؤولية، كما لا يمكن أن لا نهتم بقضية يعتبر حلها مفتاح النجاح.

أما حزب الشعب الجزائري فإنه لا يزال كما تعرفونه الحزب الذي يرى من واجبه أن يعمل ويضحي ويتفق بدون حساب لفائدة الاتحاد، يعني الاتحاد في العمل الذي يأتي بفائدة للشعب ويعكس رغباته، ويعتبر أن الاتحاد الذي يبحث فقط على السطحية و«المشافهة» اتحاد عقيم ويغيض.

إن الاجتماع الذي تدعوكم إليه سيقع يوم 24 نوفمبر 1946م.

حرر بمدينة الجزائر يوم 22 11 1946م».

ثم يعلق:

إن اللقاء الذي عزمنا عليه في الوقت المحدد كان بعد مداولة الآراء، وبعد اقتراح من وفد حزب الشعب وقع الاتفاق على:

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: آثار الامام محمد البشير الإبراهيمي، 1929-1940، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2. الإبراهيمي أحمد طالب: آثار الامام محمد البشير الإبراهيمي، 1929-1940، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

3. جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، *1982*.

4. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طلعة خاصة بوزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، *2008*.

5. خير الدين محمد:مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسة الضحى للنشر والتوز يع، الجزائر، 2009.

6. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

7. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 2، 1936-1945، ج2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

8. عباس فرحات: ليل الاستعمار، عربة أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

9. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951، ج2، تر أمحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2011.

10. قداش محفوظؤتحررت الجزائر،تر العربي بونيون، دار الأمة، الجز ائر، 2011.

11. كافي على: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري *1962_1964*، ط 2، منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، *2011*.

12. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح: مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، *1988*.

13. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت.

14. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د م، د ت.

15. الورتيلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، دت.

16. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، دت.

قائمة المراجع:

17. الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنيفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

18. بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دت.

19. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزاسرية1931-1945، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

20. بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

21. بوعزيز يحي: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948 ويليه الايديلوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

22. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

23. تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.

24. حباشي عبد السلام: من الحركة الوطنية الى الاستقلال مسار مناظل، تر عبد السلام عزيزي وآخرون، ط خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ت.

25. الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية *1962،1954*، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر *1954* (د م)، (د،ت).

26. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر *1954 -1962*، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دم، *1999*.

27. زوبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت.

28. زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، د ت.

29. زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

30. سالم محمد بهي الدين: ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، دار الشروق، لبنان، 1999.

31. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج1،ج2، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4 منقحة، بيروت، 1992.

32. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

33. عمامرة تركي رابح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1934-1956، ورؤسائها الثلاثة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.

34. عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

35. قنانش محمد: آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، دم، دت.

36. أبو لحية نور الدين: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما–دراسة علمية–، دار الأنوار للنشر والتوزيع، ط2، د م، 2016.

37. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، دت.

38. مقلاتي عبد الله:إسهام شيوخ معهد عبد الحميد بن باديس وطلابه في الثورة التحريرية، تقديم: عبد العزيز فيلالي، دار الهدى، الجزائر، (د ت).

39. مريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، دار عرعار للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2003.

40. مطبقاتي مازن صلاح حامد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية1931–1939، دار بيني مزغنة، الجزائر، 2014.

41. مطبقاتي مازن صلاح: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القلم، ط3، دمشق، 1999.

42. الميلي محمد: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، دت .

رسائل جامعية:

43. بك محمد: محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، رسالو ماجستير فب الأوراس الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

44. حداد مريم: الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين العالميتين 1919–1939، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014–2015.

45. حشلاف علي: المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939، رسالة ماجستير، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994.

46. الشريف عبد الغفور: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر1954-1956، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

47. عرعار كريمة: دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

48. لهلالي أسعد: جمعية العلماء المسلمين الجزايريين والثورة التحريرية الجزائرية *1954 1962*، مذكرة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، *2012*.

الجرائد والمجلات:

49. البصائر: العدد 95، 14جانفي 1938.

50. البصائر: العدد 32، 19 أفريل 1948.

51. البصائر: العدد 281، 30 جويلية 1954.

52. البصائر: العدد 287، 01 أكتوبر 1954.

53. البصائر: العدد 4، 27 أوت 1947.

54. بوكوشة حمزة: الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة، البصائر 1947-1948، العدد 32، دار الغرب الإسلامي، 19 أفريل 1948.

55. تابليت علي: من جرائم فرنسا في الجزائر مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1945 (الثورة الجزائرية: أحداث وتأملات)، باتنة، 1994.

56. لدرع كمال: منهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ممارسة النصيحة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، دت.

57. لمسكي الشاذلي: حوادث 8 ماي حقائقها وأسبابها ونتائجها، مجلة الأصالة، العدد 51، 1977، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة.....	1
مبحث تمهيدي: التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشاطها	
العوامل التي ساعدت على ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	6
العوامل الداخلية.....	6
العوامل الخارجية.....	6
تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931م.....	7
أهداف ومطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	9
النشاط الإصلاحي والديني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	10
الفصل الأول: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(1931-1939)	
المبحث الأول: موقف الجمعية من بعض المناشير والقوانين الفرنسية.....	14
المطلب الأول: موقفها من منشور ميشال.....	15
المطلب الثاني: موقفها من قانون التجنيس.....	18
المطلب الثالث: موقفها من حوادث 5 أوت 1934.....	19
المبحث الثاني: مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي الجزائري.....	21
المطلب الأول: العوامل التي أدت إلى انعقاده ودعوة ابن باديس.....	21
العوامل الداخلية لانعقاد المؤتمر الإسلامي	21
العوامل الخارجية لانعقاده.....	22
المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وأهم المطالب التي خرج بها المؤتمرون.....	24
المطلب الثالث: الوفد الخارجي للمؤتمر الإسلامي الجزائري.....	26
المبحث الثالث: علاقة الجمعية بالأحزاب السياسية.....	28
المطلب الأول: علاقاتها بنجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري.....	28
المطلب الثاني: علاقاته باتحاد المسلمين المنتخبين.....	31
المطلب الثالث: علاقاته بالحزب الشيوعي الجزائري.....	33
الفصل الثاني: النشاط السياسي لجمعيه العلماء المسلمين1939-1949	

المبحث الأول: وضعيه الجمعية أثناء الحرب العالمية الثانية.....	37
المطلب الأول: مشاركة الجمعية في صياغة بيان فيفري 1943.....	37
الفصل الثاني: النشاط السياسي لجمعيه العلماء المسلمين 1939-1951.....	38
المطلب الثاني: موقف الجمعية من مجازر 8 ماي 1945.....	40
المبحث الثاني: عوده الجمعية للنشاط الرسمي 1946.....	43
المطلب الأول: موقفها من وحدة الأحزاب الوطنية.....	43
المطلب الثاني: موقفها من اصطلاحات أو دستور 20 سبتمبر 1947.....	45
المطلب الثالث: موقف جمعية العلماء من الانتخابات.....	47
الفصل الثالث: النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين(1951-1956)	
المبحث الأول: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية	52
المطلب الأول: الأوضاع السياسية للجمعية قبيل اندلاع الثورة التحريرية.....	52
المطلب الثاني: اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الوطني والفرنسي منها.....	53
المبحث الثاني: ردود فعل.جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من اندلاع الثورة التحريرية	56
المطلب الأول: الموقف الداخلي للجمعية:.....	56
المطلب الثاني: الموقف الخارجي للجمعية ممثلا في رئيسها.	58
المبحث الثالث: دور الجمعية في الثورة داخل وخارج الجزائر.....	59
المطلب الأول: الالتحاق الرسمي للجمعية بالثورة التحريرية 1956	59
المطلب الثاني: دور رجال الجمعية في الثورة داخليا وخارجيا.....	60
الخاتمة.....	65
ملاحق.....	68
قائمة المصادر والمراجع.....	75
فهرس المحتويات.....	82

تم بحمد الله